المؤتمر القرآني الدولي الثاني
في هدايات القرآن الكريم

تَعظِيمُ اللهِ تَعَالى
فِي هِدايَات القرْآن الكَريم

تنظيم جامعة أفريقيا العالمية بالشراكة مع كرسي الهدايات القرآنية بجامعة أم القرى

عنوان البحث

تعظيم الله تعالى عند اللغويين، بين إشكالية التأصيل النصي القواعدي وجماليات التأويل التعظيمي

اسم الباحث

د/ عطوة مضعان مسلم أبو غليون

د. عطوة مضعان مسلم أبو غليون

تعظيم اللّه عند اللغويين

بين إشكالية التأصيل النصي القواعدي
وجماليات التأويل التعظيمي

المقدمة

الحَمدُ للهِ العَظِيمِ المُتَعَالِ، ذِي العَظَمَةِ وَالكِبرِيَاءِ وَالجَلَالِ، أَحمَدُهُ حَمدًا بِلَا كَلَالٍ ولا مَلَالٍ، وَلَا إِنقَاصٍ وَلَا إِخْلَالٍ، حَمدًا يَنْبَعُ مِن الجَنَانِ، وَيَسرِي إِلَىٰ اللِسَانِ، لِيَبلُغَ المَلِكَ الرَّحمَنَ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ نَبيِّهِ العَدنَانِ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحبِهِ الأَخيَارِ، صَلَاةً دَائِمَةً مَا تَعَاقَبَ اللَيلُ وَالنَّهَارُ، أَمَّا بَعدُ؛ فَإِنَّ اللهُ تَعَالَىٰ لَا يُشبِهُهُ شَيءٌ؛ لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي أَسمَائِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورىٰ: ١١]، لِذا فَإِنَّ تَعظِيمَ اللهِ تَعَالَىٰ فَرِيضَةٌ شَرعِيَّةٌ، وَمَنقَبَةٌ إِيمَانِيَّةٌ، تَعظِيمًا فِي القُلُوبِ، وَتَعظِيمًا فِي الخِطَابِ، وَتَعظِيمًا فِي المَحَبَّةِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فَكَانَ أَن عَقَدَ العُلَمَاءُ مَبَاحِثَ خَاصَّةً بتَعظِيمِ اللهِ تَعَالَىٰ فِي ثَنَايَا مُؤَلَّفَاتِهم، وَهُوَ بَابٌ عَظِيمٌ مِن أَبوَابِ العِلمِ، فَبَابُ حِفظِ الأَلفَاظِ مِمَّا لَا يَلِيقُ استِعمَالُهُ فِي حَقِّ اللهِ، سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مِن الأَبوَابِ المَعرُوفَةِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَهُوَ بَابٌ نَفِيسٌ مِن أَبوَابِ العِلمِ، يَختَصُّ بِالآدَابِ الشَّرعِيَّةِ فِي الخِطَابِ، وَحِفظِهَا مِمَّا لَا يَلِيقُ، وَهُوَ يُشِيرُ إِلَىٰ الأَدَبِ السَّامِي فِي العِبَارَةِ، وَصفًا للهِ تَعَالَىٰ، أَو خِطَابًا لَهُ، أَو لِرَسُولِهِ ﷺ، أَو عَن كِتَابِهِ الكَرِيمِ؛ فَمُرَاعَاةُ ذَلِكَ مِن المهمَّاتِ الشَّرعِيَّةِ الَّتِي رَاعَاهَا السَّلَفُ رِضوَانُ اللهِ عَلَيهِم، فِي خِطَابِهِم، وَفِي تَألِيفَاتِهِم، وَتَدوِينَاتِهِم، فَقَد وَرَدَ عَن النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**بَل مَا شَاءَ اللهُ وَحدَهُ**»[1]، لَمَّا سَمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: «**مَا شَاءَ اللهُ وشِئتَ!**»، فَلَم يَرتَضِ ﷺ، ذَلِكَ الخِطَابَ مِنهُ، بَل كَانَ يُغَيِّرُ الأَسمَاءَ الَّتِي فِيهَا مَعَانِي مُخَالِفَةٌ لِلشَّرِيعَةِ، وَهَذَا أَمرٌ مَشهُورٌ مَشهُودٌ.

لِذَلِكَ كَانَ لِلَفظِ الجَلَالَةِ الأَعظَمِ (الله) خَصَائِصُ يَختَصُّ بِهَا عَن غَيرِهِ مِن الأَسمَاءِ أَو الصِّفَاتِ، فَهُوَ عَلَمُ الأَعلَامِ رُتبَةً وَرِفعَةً، يَختَصُّ بِاللهِ تَعَالَىٰ وَحدَهُ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيرُهُ، فَلَم يَجرُؤ مَلِكٌ، أَو حَاكِمٌ، أَو مُتَجَبِّرٌ، أَو مُتَكَبِّرٌ أَن يَتَسَمَّىٰ بِهِ، بِخِلَافِ غَيرِهِ مِن الأَسمَاءِ الَّتِي قَد يَدخُلُهَا الاشتِرَاكُ، انتَقَلَ مِن الوَصفِيَّةِ إِلَىٰ العَلَمِيَّةِ، فَغَلَبَت عَلَيهِ حَتَّىٰ عُرِفَ بِهَا.

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الشيباني (المتوفىٰ: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م (حديث رقم: ١٩٦٤، ٢/ ٤٦٥)، وتمامه عن ابن عباس، قال: سمع رسول الله ﷺ رجلًا يقولُ: ما شاء الله وشئتَ!، فقال: «**بل ما شاءَ اللهُ وحده**»، وصحح سنده أحمد شاكر.

وَاسمُ اللهِ تَعَالَىٰ يُنَاسِبُهُ التَّعظِيمُ وَالإِجلَالُ، وَيُنَاسِبُهُ كُلُّ حَسَن وَجَمِيلٍ، وَيُبعَدُ عَنهُ كُلُّ قَبِيحٍ، قَالَ ابنُ المُسيِّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا كَانَ للهِ فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جَمِيلٌ»(١).

وَاسمُ الْجَلالَةِ عَلَمٌ عَلَىٰ الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَحِقِّ لجَمِيعِ المَحَامِدِ، وَهُوَ أَشهَرُ أَسْمَائِهِ تَعَالَىٰ، قِيلَ: إِنَّهُ اسْمُ اللهِ الْأَعْظَمُ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَىٰ وَإِذا دُعِي بِهِ أَجَابَ إِذَا وُجِدَ شَرطُهُ وَهُوَ التَّقْوَىٰ، وَلذَا قبضَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنهُ الأَلسُنَ فَلم يَتَسَمَّ بِهِ أَحَدٌ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، أَي هَل تَعلَمُ أَحَدًا مِن الْمَخْلُوقَاتِ سُمِّيَ الله؟، وَالاستِفهَامُ بِمَعْنىٰ النَّفْي؛ أَي لَم يَتَسَمَّ بِهِ غَيرُهُ(٢).

وَمِن مَسَالِكِ تَعظِيم اللهِ تَعَالَىٰ التَّأَدُّبُ مَع لَفظِ الجَلَالَةِ بالتَّسمِيَةِ، أَو عِندَ الإِعرَاب، وَهُوَ مَنهَجُ العُلَمَاءِ الأَجِلَّاءِ الأَتقِيَاءِ، وَطَرِيقُ السَّالِكِينَ المُتَعَبِّدِينَ؛ وَمِنهُم عُلَمَاءُ اللُّغَةِ عُمُومًا، لَا سِيَمَا أُولَئِكَ الَّذِينَ اختَارُوا مَسلَكًا تَأَدُّبِيًّا تَعظِيمِيًّا للهِ تَعَالَىٰ فِي إِعرَاب اسمِهِ الأَجَلِّ، عَدَلُوا فِيهِ عَن استِعمَالِ المَشهُورِ مِن مُفرَدَاتِ الإِعرَابِ؛ تَأَدُّبًا مَع اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِجلَالًا لَهُ تَعَالَىٰ، وَمُلَازَمَةً لِلتَّعظِيمِ الوَاجِبِ لَهُ.

فَفِي بَابِ المَعَارِفِ، مَثَلًا، كَانَ نَهجُهُم تَقدِيمَ اسمِ اللهِ تَعَالَىٰ، لِذَا فَإِنَّ سِيبَوَيهِ جَعَلَ لَفظَ الجَلَالَةِ «الله» أَعرَفَ المَعَارِفِ، وَقِيلَ: إِنَّ سِيبَوَيه رُئِيَ فِي المَنَامِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا حَالُكَ عِندَ اللهِ؟ فَقَالَ: قَد غَفَرَ لِي؛ لِأَنِّي جَعَلتُ أَعرَفَ المَعَارِفِ: «الله».

وَلَيسَ كُلُّ خِطَابٍ صَحَّ لِلبَشَرِ صَحَّ للهِ تَعَالَىٰ، فَلَهُ مِن الخِطَابَاتِ التَّعظِيمِيَّةِ مَا لَا يُقَاسُ عَلَيهِ غَيرُهُ، وَهُنَا نَنقُلُ قَولَ سِيبَوَيهِ فِي ذَلِكَ: «وَاعلَم أَنَّهُ لَيسَ كُلُّ مَوضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ التَّعظِيمُ، وَلَا كُلُّ صِفَةٍ يَحسُنُ أَن يُعَظَّمَ بِهَا»(٣).

---

(١) كتاب المصاحف، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفىٰ: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (ص: ٣٤٩)، حيثُ كَانَ ابْنُ الْمُسَيِّبِذِ يَقُولُ: «لا يَقُولُ أَحَدُكُمْ مُصَيْحِفٌ، وَلا مُسَيْجِدٌ، ما كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جَمِيلٌ».

(٢) البهجة في شرح التحفة (شرح تحفة الحكام)، علي بن عبد السلام التُّسُولي (المتوفى: ١٢٥٨هـ)، ضبطه وصححه: محمد شاهين، دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ (١/ ١٥).

(٣) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفىٰ: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (٢/ ٦٩).

وَقَالَ: «وَلَيسَ كُلُّ شَيءٍ مِن الكَلَامِ يَكُونُ تَعظِيمًا لِلهِ عَزَّ وَجَلَّ يَكُونُ تَعظِيمًا لِغَيرِهِ مِن المَخلُوقِينَ، لَو قُلتَ: الحَمدُ لِزَيدٍ تُرِيدُ العَظَمَةَ، لَم يَجُزْ»[1].

وَالقُرآنُ الكَرِيمُ نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِين، وَلَم يَأتِ إِلَّا عَلَىٰ سَنَنِ العَرَبِ وَخِطَابِهِم، لِذَا فَإِنَّ لُغَتَهُ هِيَ لُغَةُ العَرَبِ، تَجرِي عَلَىٰ قَوَاعِدِهَا، وَتَسِيرُ وَفقَ أُصُولِهَا.

لِذَا جَاءَ بَحثُنَا هَذَا المُوسُومُ بِـ(تَعظِيمِ اللهِ تَعَالَىٰ عِندَ اللُّغَوِيِّينَ، بَينَ إِشكَالِيَّةِ التَّأصِيلِ النَّصِّيِّ القَوَاعِدِيِّ، وَجَمَالِيَّاتِ التَّأوِيلِ التَّعظِيمِيِّ)، مُتَضَمِّنًا جُملَةً مِن الأَسَالِيبِ وَالعِبَارَاتِ الَّتِي لَا يَسُوغُ إِطلَاقُهَا أَدَبًا مَعَ اللهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، نقَّبتُ فِيهِ بَينَ صَحَائِفِ اللُّغَةِ، وَمُتُونِ الإِعرَابِ، وَمُدَوَّنَاتِ التَّفسِيرِ، مُنتَقِيًا مِنهَا أَزهَارًا عَابِقَةً، وَوُرُودًا حَانِيَةً، وَمُلَحًا جَمَالِيَّةً سَامِيَةً عَدَلَ فِيهَا أَهلُ اللُّغَةِ عَن المَعهُودِ المَألُوفِ مِن القَوَاعِدِ المَرسُومَةِ، وَالأُسُسِ المُوسُومَةِ بَينَهُم، إِلَىٰ تَأوِيلَاتٍ تَعظِيمِيَّةٍ جَمَالِيَّةٍ، تَتَوَافَقُ مَعَ التَّعظِيمِ اللَائِقِ بِهِ جَلَّ جَلَالُهُ، فَنَحنُ نَضبِطُ الإِعرَابَ بِالمَعنَىٰ اللَائِقِ فِي حَقِّهِ تَعَالَىٰ، وَلَيسَ العَكسُ؛ فَلَا يَنضَبِطُ المَعنَىٰ بِالإِعرَابِ؛ فَالإِعرَابُ فَرعُ المَعنَىٰ وَلَيسَ العَكسُ.

وَإِن كَانَ المَوقِفُ البَحثِيُّ لَا يَكفِيهِ مُؤَلَّفٌ، أَو بَحثٌ، أَو مُلتَقَىٰ، بَل يَحتَاجُ لِتَنقِيبٍ وَتَحقِيقٍ مُوَسَّعٍ أَكثَرَ مِن ذَلِكَ، مِمَّا يَعكِسُ الصُورَةَ المُشرِقَةَ لِلجَانِبِ الإِيمَانِيِّ التَّوقِيرِيِّ التَّعظِيمِيِّ لِأُولَئِكَ العُلَمَاءِ، رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَىٰ، وَتَأثِيرُهَا عَلَىٰ أَقلَامِهِم وَمُدَوَّنَاتِهِم.

وَجَاءَ البَحثُ فِي أَربَعَةِ مَبَاحِثَ حَسبَ الفِئَةِ الَّتِي يَنتَمِي لَهَا، وَفقَ التَّقسِيمِ الآتِي:

- المَبحَثُ الأَوَّلُ: التَّأَدُّبُ مَعَ لَفظِ الجَلَالَةِ بِالتَّعرِيفِ وَالتَّسمِيَةِ وَالخِطَابِ
- المَبحَثُ الثَّانِي: التَّأَدُّبُ مَعَ لَفظِ الجَلَالَةِ فِي الإِعرَابِ
- المَبحَثُ الثَّالِثُ: التَّأَدُّبُ مَعَ لَفظِ الجَلَالَةِ فِي بَابِ الصَّرفِ
- المَبحَثُ الرَّابِعُ: التَّأَدُّبُ مَعَ لَفظِ الجَلَالَةِ فِي بَابِ المَعَانِي

وَبِاللهِ تَعَالَىٰ نَستَعِينُ، وَعَلَيهِ نَتَوَكَّلُ، وَبِهِ نَبدَأُ،،

---

(١) الكتاب لسيبويه، المرجع السابق، (٢/ ٦٩).

المبحث الأول: التأدب مع لفظ الجلالة بالتعريف والتسمية والخطاب

نَبحَثُ فِيهِ ظَوَاهِرَ التَّعظِيمِ لِلَفظِ الجَلَالَةِ «الله» تَعرِيفًا، وَتَسمِيةً، مِن خِلَالِ تَعرِيفِ لَفظِ الجَلَالَةِ وَرَفعِهِ إِلَىٰ أَعلَىٰ رُتَبِ التَّعرِيفِ، أَو فِي تَسمِيَةِ بَعضِ المُصطَلَحَاتِ اللُّغَوِيَّةِ لَا سِيمَا الإِعرَابِيَّةِ مِنهَا، أَو فِي الخِطَابِ، وَذَلِكَ فِي المَبَاحِثِ الآتِيَةِ:

المطلب الأول: باب المعارف وتقديم اسم الله تعالى

المَعَارِفُ جَمعُ مَعرِفَةٍ، وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَىٰ شَيءٍ مُعَيَّنٍ وَمَعرُوفٍ، سَوَاءٌ أَكَانَ إِنسَانًا، أَم حَيوَانًا، أَم جَمَادًا.

قَالَ الزَّمَخشَرِيُّ فِي حَدِّ المَعرِفَةِ إِنَّهَا: مَا دَلَّ عَلَىٰ شَيءٍ بِعَينِهِ[1].

وَمِن تَعظِيمِ اللهِ تَعَالَىٰ عِندَ النَّحوِيِّينَ أَن جَعَلُوا لَفظَ الجَلَالَةِ «الله» أَعرَفَ المَعَارِفِ، فَإِنَّهُ أَعرَفُ المَعَارِفِ بِالْإِجْمَاعِ[2]، وَهُوَ الأَكثَرُ تَعيِينًا عَلَىٰ الذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَالأَصلُ فِيهِ أَنَّهُ وَصفٌ بِمَعنَىٰ المَعبُودِ، لَكِن غَلَبَتْ عَلَيهِ العَلَمِيَّةُ، لِذَا جَرَت عَلَيهِ بَقِيَّةُ الأَسمَاءِ أَخبَارًا وَأَوصَافًا، فَيُقَالُ: اللهُ؛ رَحمَنٌ، رَحِيمٌ، سَمِيعٌ، عَلِيمٌ، كَمَا يُقَالُ: اللهُ؛ الرَّحمنُ، الرَّحِيمُ.

وَيُستَأنَسُ لِذَلِكَ بِمَا قِيلَ إِنَّ سِيبَوَيه رُئِيَ فِي المَنَامِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا حَالُكَ عِندَ اللهِ؟ فَقَالَ: قَد غَفَرَ لِي؛ لِأَنِّي جَعَلتُ أَعرَفَ المَعَارِفِ: «الله»[3].

فَهُوَ الاسمُ الأَعظَمُ الأَكثَرُ استِحضَارًا فِي الأَذهَانِ، وَلَا يَحتَاجُ إِضَافَةً لِتَعرِيفِهِ، أَو لِتَعيِينِهِ، بَل تُضَافُ لَهُ الأَسمَاءُ الأُخرَىٰ، وَكَذَا الأَوصَافُ، فَنَقُولُ: العَزِيزُ مِن أَسمَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَلَيسَ العَكسُ، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم].

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، المحقق: د.علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م، (ص: ٢٤٥).

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، (١، ص٢٢١).

(٣) اللباب في علوم الكتاب، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفىٰ: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م، (١، ص١٣٨).

فَمَن لَم يَعرِف اللهَ تَعَالَىٰ، وَلَم يَعرِف قَدرَهُ، وَلَا تَعظِيمَهُ، فَمَا عَرَفَ شَيئًا، وَلَا اهتَدَىٰ لِشَيءٍ، بَل هُوَ الجَاهِلُ الَّذِي غَرِقَ فِي جَهلِهِ، لِذَا بَعثَ اللهُ تَعَالَىٰ الرُّسُلَ مُعَلِّمِينَ لِلنَّاسِ، مُعَرِّفِينَ لَهُم بِأَسمَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ وَصِفَاتِهِ.

المطلب الثاني: باب ما لم يُسمّ فاعله (المبني للمجهول)

الفِعلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ هُوَ الفِعلُ الَّذِي لَا يُذكَرُ مَعَهُ فَاعِلُهُ وَيَكُونُ المَفعُولُ بِهِ نَائِبًا عَن الفَاعِلِ. وَهُوَ تَعبِيرٌ عَلَىٰ خِلَافِ الأَصلِ فِي الصِّيَاغَةِ؛ إِذ الأَصلُ أَن تَكُونَ الجُملَةُ مَبنِيَّةً لِلمَعلُومِ، حَيثُ تَبدَأُ بِالفِعلِ، فَالفَاعِلِ، فَالمَفعُولِ، وَهُنَا حُوِّلَت الصِّيَاغَةُ إِلَىٰ صِيَاغَةٍ تُؤَدِّي إِلَىٰ إِفهَامِ المُخَاطَبِ أَنَّ الفَاعِلَ قَد حُذِفَ وَأُسنِدَ الفِعلُ إِلَىٰ غَيرِ الفَاعِلِ لِغَرَضٍ بَلَاغِيٍّ.

وَهُوَ مَا يُطلَقُ عَلَيهِ فِي كُتُبِ النَّحوِ قَدِيمًا «مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ»، فَالتَّسمِيَةُ القَدِيمَةُ عِندَ النَّحوِيِّينَ هِيَ: (بَابُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ)، ثُمَّ تَغَيَّرَت التَّسمِيَةُ عِندَ المُتَأَخِّرِينَ إِلَىٰ (بَابِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ)، وَلَعَلَّ التَّسمِيَةَ الأُولَىٰ فِيهَا أَدَبٌ خِطَابِيٌّ مَع لَفظِ الجَلَالَةِ أَكثَرُ مِن التَّسمِيَةِ الأُخرَىٰ (الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ)؛ وَهِيَ الأَقرَبُ لِتَعظِيمِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَالأَولَىٰ بِالصَّوَابِ اللَفظِيِّ مَع لَفظِ الجَلَالَةِ، لِذَا فَإِنَّ تَسمِيَةَ الفِعلِ (المَبنِيِّ لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) هِيَ التَّسمِيَةُ الأَشمَلُ، وَاللهُ أَعلَمُ؛ لِأَنَّنَا أَمَامَ ظَاهِرَةٍ لُغَوِيَّةٍ يَتَجَلَّىٰ فِيهَا حَذفُ الفَاعِلِ دُونَ الإِشَارَةِ إِلَىٰ البَدِيلِ الَّذِي يَحُلُّ مَحَلَّ الفَاعِلِ(١).

ذَلِكَ أَنَّ وَصفَ الفِعلِ بِـ(المَجهُولِ) لَيسَت مُطَابِقَةً لِلوَاقِعِ؛ فَالأَغرَاضُ الَّتِي تَدعُو المُتَكَلِّمَ لِحَذفِ الفَاعِلِ وَالإِعرَاضِ عَن ذِكرِهِ كَثِيرَةٌ جِدًّا، أَحَدُهَا الجَهلُ بِهِ، فَالجَهلُ بِالفَاعِلِ سَبَبٌ مِن الأَسبَابِ وَلَيسَ السَّبَبَ الوَحِيدَ لِلحَذفِ؛ لِذَا فَتَسمِيَتُهُ بِالفِعلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ تَسمِيَةٌ قَاصِرَةٌ، فَلَا يَصِحُّ، مَثَلًا، أَن أَقُولَ فِي قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[النساء: ٢٨]: أَنَّ الفِعلَ مَبنِيٌ لِلمَجهُولِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ ذِكرِ الفَاعِلِ لَيسَ جَهلًا بِهِ، وَإِنَّمَا لِغَرَضٍ بَلَاغِيٍّ آخَر، وَهُوَ التَّعظِيمُ، فَالفَاعِلُ قَد لَا يُذكَرُ تَعظِيمًا لَهُ، لَا جَهلًا بِهِ.

وَقَد لَا يُذكَرُ الفَاعِلُ لِأَغرَاضٍ أُخرَىٰ؛ كَالإِيجَازِ، أَو الخَوفِ مِنهُ، أَو عَلَيهِ، أَو تَحقِيرًا لَهُ، فَحَصرُ حَذفِ الفَاعِلِ بِالجَهلِ بِهِ غَيرُ صَحِيحٍ.

---

(١) ما لم يُسمّ فاعله في القرآن الكريم، كريمة مصطفىٰ السيد الأمير، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠١م، (ص٩).

وَيُسَمِّيهِ آخَرُونَ المَبنِيَّ لِلمَفعُولِ، وَهِيَ تَسمِيَةٌ قَاصِرَةٌ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَسمِيَتَهُ بِالمَبنِيِّ لِلمَفعُولِ قَاصِرَةٌ عَلَىٰ الفِعلِ المُتَعَدِّي فَقَط، حَيثُ يَنُوبُ المَفعُولُ بِهِ عَن الفَاعِلِ إِذَا كَانَ الفِعلُ مُتَعَدِّيًا، وَإِذَا كَانَ الفِعلُ لَازِمًا فَإِنَّهُ يَنُوبُ عَن الفَاعِلِ الظَّرفُ المُتَصَرِّفُ المُختَصُّ، أَو الجَارُ وَالمُجرُورُ، أَو المَصدَرُ المُختَصُّ.

وَعَلَيهِ؛ فَلَا نَقُولُ عَن الفِعلِ الَّذِي لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ إِذَا جَاءَ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ أَو النُّصُوصِ الشَّرعِيَّةِ، وَنُطلِقُ عَلَيهِ «مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ»، وَفِيهِ لَطِيفَةٌ مِن الأَدَبِ الرَّفِيعِ انتَبَهَ لَهَا المُتَقَدِّمُونَ، وَأَهمَلَهَا المُتَأَخِّرُونَ؛ وَهِيَ أَنَّنَا عِندَمَا نُعرِبُ فِعلًا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ، مِثلَ «أُوحِيَ» فِي قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۝١﴾ [الجن]، فَالأَولَىٰ أَن نَقُولَ فِي إِعرَابِهِ: فِعلُ مَاضٍ لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلَا نَقُولُ: مَبنِيٌّ لِلمَجهُولِ؛ فَمِن غَيرِ المُستَسَاغِ أَن يُوصَفَ لَفظُ الجَلَالَةِ (اللهُ) بِالمَجهُولِ، إِذ اللهُ تَعَالَىٰ يَعلَمُ السِّرَّ وَأَخفَىٰ.

أَمَّا الإِعرَابُ؛ فَإِن كَانَ الفِعلُ مَاضِيًا أُعرِبَ: فِعلُ مَاضٍ لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِن كَانَ مُضَارِعًا فَيُعرَبُ: فِعلُ مُضَارِعٍ لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَمِنهُ قَولُهُم فِي إِعرَابِ الفِعلِ (خُلِقَ) مِن قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]: أَنَّهُ «فِعلُ مَاضٍ مَبنِيٌّ لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ»، بَدَلًا مِن «مَبنِيٌّ لِلمَجهُولِ».

وَقَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فَنَقُولُ فِي إِعرَابِهِ: فِعلُ مَاضٍ مَبنِيٌّ لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلَا نَقُولُ: فِعلٌ مَبنِيٌّ لِلمَجهُولِ؛ لِأَنَّ الفَاعِلَ المَحذُوفَ هُنَا هُوَ لَفظُ الجَلَالَةِ (الله) تَعَالَىٰ، وَهُوَ لَيسَ مَجهُولًا، بَل مَعلُومٌ مَعرُوفٌ جَلَّ شَأنُهُ، لَكِنَّهُ لَم يُذكَر تَعظِيمًا لَهُ وَإِجلَالًا.

المطلب الثالث: باب تسمية لفظ الجلالة بدلًا من الاسم الأعظم المجرد (الله)

اسمُ الجَلَالَةِ «الله» أَعظَمُ أَسمَاءِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ التِّسْعَةِ وَالتسْعِينَ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَىٰ الذَّاتِ الجَامِعَةِ لِصِفَاتِ الإِلَهِيَّةِ كُلِّهَا، حَتَّىٰ لَا يَشُذُّ مِنْهَا شَيْءٌ، وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ لَا يَدُلُّ آحَادُهَا إِلَّا عَلَىٰ آحَادِ الْمَعَانِي مِن عِلم أَو قُدرَةٍ أَو فِعل أَو غَيرِهِ، وَلِأَنَّهُ أَخَصُّ الْأَسْمَاءِ؛ إِذْ لَا يُطلِقُهُ أَحَدٌ عَلَىٰ غَيرِهِ لَا حَقِيقَةً وَلَا مجَازًا، وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ قَد يُسَمَّىٰ بِهِ غَيرُهُ؛ كَالقَادِرِ، وَالعَلِيمِ، وَالرَّحِيمِ، وَغَيرِهِ، فَلِهَذَينِ الْوَجْهَيْنِ يُشبِهُ أَن يَكُونَ هَذَا الِاسْمُ أَعظَمَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ[1].

---

(١) المقصد الأسنىٰ في شرح معاني أسماء الله الحسنىٰ، محمد الغزالي الطوسي (المتوفىٰ: ٥٠٥هـ)، المحقق: بسام الجابي، الناشر: الجفان والجابي – قبرص، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، (ص: ٦١).

وَلِعِظَم اسم الجَلَالَةِ فِى قُلُوب المُسلِمِينَ فَقَد كَانَ مَنهَجُ العَلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ التَّأَدُّبَ مَع الذَّاتِ الإِلَهيَّةِ، وَتَعظِيمَ اللهِ تَعَالَىٰ إِعرَابًا وَخِطَابًا؛ فَكَانَ أَن ارتَأَىٰ بَعضُ العُلَمَاءِ وَالمُعربينَ العُدُولَ إِلَىٰ استِخدَام عِبَارَةِ «لَفظِ الجَلَالَةِ»، أَو «الاِسم الكَرِيم» بَدَلًا مِن لَفظِ (الله) المُجَرَّدِ عِندَ الإِعرَابِ، وَهُوَ مَنهَجٌ سَائِرٌ بَينَ المُعربينَ وَالنُّحَاةِ، فَيَقُولُونَ مَثَلًا فِى إِعرَاب قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧]: الوَاوُ: استِئنَافِيَّةٌ، وَ(مَن) اسمُ شَرطٍ جَازِمٌ مَبنِيٌّ فِى مَحَلِّ نَصب مَفعُولٍ بِهِ مُقَدَّم، (يَهدِ) مُضَارِعٌ مَجزُومٌ، فِعلُ الشَّرطِ، وَعَلَامَةُ الجَزم حَذفُ حَرفِ العِلَّةِ، (الله) لَفظُ الجَلَالَةِ فَاعِلٌ مَرفُوعٌ، (الفاء) رَابطَةٌ لِجَوَاب الشَّرطِ، (هُوَ) ضَمِيرٌ مُنفَصِلٌ مَبنِيٌّ فِى مَحَلِّ رَفع مُبتَدَأٍ، (المُهتَدِ) خَبرٌ مَرفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفعِهِ الضَّمَّةُ المُقَدَّرَةُ عَلَىٰ اليَّاءِ وَقَد حُذِفَت مِن الرَّسمِ تَخفِيفًا(١).

فَقُلنَا فِى الإِعرَاب: لَفظُ الجَلَالَةِ، أَو الاسمُ الكَرِيم، وَهُوَ مِن الأَدَبِ التَّعظِيمِيِّ للهِ تَعَالَىٰ فِي الخِطَابِ التَّدَاوُلِيِّ الاستِعمَالِيِّ عِندَ الإِعرَابِ أَو غَيرِهِ ۞

(١) إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، (١٥، ص١١٨).

المبحث الثاني: التأدب مع لفظ الجلالة في الإعراب

التَّأَدُّبُ مَع اللهِ تَعَالَىٰ وَتَعظِيمُهُ وَاجِبٌ شَرعِيٌّ، وَفَرِيضَةٌ إِيمَانِيَّةٌ، فَلَا يُخَاطَبُ جَلَّ جَلَالُهُ بِمَا يُخَاطَبُ بِهِ سَائِرُ النَّاسِ، وَلَا يُطلَقُ عَلَيهِ مَا يُطلَقُ عَلَيهِم، وَهُنَا نَبحَثُ ظَوَاهِرَ الأَدَبِ التَّعظِيمِيِّ الإِعرَابِيِّ مَع لفظِ الجَلَالَةِ الَّتِي انتَهَجَهَا عُلَمَاءُ الإِعرَابِ عِندَ التَّطبِيقِ الإِعرَابِيِّ، وذلِكَ فِي المبَاحِثِ الآتِيَةِ:

المطلب الأول: البدء بعبارة (صيغة الدعاء أو السؤال أو فعل الطلب) بدلا من قول: (فعل أمرٍ) إذا جاءت في الدعاء

فِعلُ الأَمرِ هُوَ: طَلَبُ الفِعلِ عَلَىٰ وَجهِ الاستِعلَاءِ وَالإِلزَامِ.

ويَقُصَدُ بالاستِعلَاءِ أَن يَنظُرَ الآمِرُ لِنَفسِه عَلَىٰ أَنَّهُ أَعلَىٰ مَنزِلَةً مِمَّن يُخَاطِبُهُ أَو يُوجِّهُ الأمرَ إِلَيهِ، سَوَاءٌ أَكَانَ أَعلَىٰ مَنزِلَةً مِنهُ فِي الوَاقِعِ أَم لَا[1].

لِذَلِكَ نَاسَبَ أَن نُغَيِّرَ فِي الصِّيغَةِ الإِعرَابيَّةِ بمَا يُنَاسِبُ مَقَامَ اللهِ تَعَالَىٰ؛ تَعظِيمًا، وَإِجلَالًا، وَتَأَدُّبًا، مِن خِلَالِ التَّفرِيقِ بَينَ الأَمرِ وَغَيرِهِ مِن صِيَغِ الطَّلَبِ؛ كَالدُّعَاءِ، وَالطَّلَبِ المُجَرَّدِ، أَو الالتِمَاسِ، أَو التَّرَجِّي، فَيَكُونُ الأَمرُ مُختَصًّا بمَا كَانَ مِن الأَعلَىٰ إِلَىٰ الأَدنَىٰ، وَإِن كَانَ مِن الأَدنَىٰ إِلَىٰ الأَعلَىٰ فَيُسَمَّىٰ طَلَبًا أَو دُعَاءً، فَكَانَ كَمَالُ الأَدَبِ البَدءُ بعِبَارَةِ (صِيغَةِ الدُّعَاءِ، أَو السُّؤَالِ، أَو فِعلِ الطَّلَبِ) عِندَ الإِعرَابِ بَدَلاً مِن قَولِنَا: (فِعلِ أَمرٍ) إِذَا جَاءَت فِي الدُّعَاءِ.

وَمِثَالُهُ صِيغَةُ الدُّعَاءِ فِي قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارٗا ٢٨﴾ [نوح]، فَنَقُولُ: فِعلُ دُعَاءٍ، بَدَلًا مِن قَولِنَا: فِعلُ أَمرٍ.

وَمِثَالُهُ أَيضًا صِيغَةُ الدُّعَاءِ فِي قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ [الفاتحة]، فَنَقُولُ: (اهْدِنَا) فِعلُ طَلَبٍ، أَو دُعَاءٍ، وَلَا نَقُولُ: فِعلُ أَمرٍ؛ تَأَدُّبًا مَع لَفظِ الجَلَالَةِ، إِذ هُوَ يُدعَىٰ وَيُطلَبُ مِنهُ، وَلَا يُؤمَرُ.

وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فَتُعرَبُ بِأَنَّهَا: فِعلُ طَلَبٍ، أَو دُعَاءٍ، وَلَا نَقُولُ فِعلَ أَمرٍ.

---

(١) علم المعاني، عبد العزيز عتيق (المتوفىٰ: ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، (ص: ٧٥).

وَنَحوُهُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزُّخرُف: ٧٧]، قَالُوا: اللَامُ لِلدِّعَاءِ، بَدَلًا مِن «لَامِ الأَمرِ».

وَنَحوُهُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، قَالُوا: (لَا) حَرفُ دُعَاءٍ، بَدَلًا مِن «لَا النَّاهِيَةِ» ؛ فَاللهُ تَعَالَىٰ يُدعَىٰ وَلَا يُنهَىٰ.

لِأَنَّ الاِستِدعَاءَ مِن الأَعلَىٰ إِلَىٰ الأَدنَىٰ يُسَمَّىٰ أَمرًا، وَمِن الأَدنَىٰ إِلَىٰ الأَعلَىٰ يُسَمَّىٰ طَلَبًا أَو دُعَاءً؛ فَجُمهُورُ النَّحوِيِّينَ لَا يُسَمُّونَ مَسأَلَةَ مَن هُوَ فَوقَكَ أَمرًا، وِإِنَّمَا يُسَمُّونَهَا مَسأَلَةً، أَو دُعَاءً، وَيُنكِرُونَ تَسمِيَةَ ذَلِكَ أَمرًا(١)، فَاشتَرَطُوا فِي الأَمرِ الاِستِعلَاءَ، لِذَا كَانَ سَبِيلُ الخُرُوجِ مِن الإِشكَالِيَّةِ أَن نَقُولَ فِي الإِعرَابِ: فِعلُ طَلَبٍ، أَو دُعَاءٍ، وَهُوَ الأَنسَبُ فِي مَقَامِ تَعظِيمِ الذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ العَلِيَّةِ، وَهُوَ مَسلَكٌ تَأَدُّبِيٌ وَمَنهَجٌ تَأوِيلِيٌّ تَعظِيمِيٌّ.

قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَاعْلَمْ أَنَّ الدُّعَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَإِنَّمَا قِيلَ: «دُعَاء»؛ لِأَنَّهُ اسْتُعْظِمَ أَنْ يُقَالَ: أَمْرٌ أَو نَهْيٌ، وَذَلِكَ قَولُكَ: اللهُمَّ زَيدًا فَاغفِرْ ذَنبَهُ، وَزَيدًا فَأَصلِحْ شَأنَهُ، وَعَمْرًا لِيَجْزِه اللهُ خَيرًا، وَتَقُولُ: زَيدًا قَطعَ اللهُ يدَهُ، وَزَيدًا أَمَرَّ اللهُ عَلَيهِ العَيشَ(٢)، لِأَنَّ مَعنَاهُ مَعنَىٰ: زَيدًا لِيَقطعِ اللهُ يَدَهُ(٣).

وَالدُّعَاءُ، وَإِن كَانَ لَا يُسَمَّىٰ أَمرًا عَلَىٰ مَا ذَكَرنَا، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الأَمرِ فِي الإِعرَابِ مِن كُلِّ وَجهٍ، وَهُوَ أَيضًا فِي المَعنَىٰ مِثلُ الأَمرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّاعِي مُلتَمِسٌ مِن المَدعُوِّ إِيقَاعَ مَا يَدعُوهُ بِهِ، كَمَا أَنَّ الآمِرَ مُرِيدٌ مِن المَأمُورِ إِيقَاعَ مَا يَأمُرُهُ بِهِ(٤).

المطلب الثاني: باب النصب على التعظيم

مِن المَنصُوبَاتِ الإِعرَابِيَّةِ المَفعُولُ بِهِ؛ وَحَدَّهُ: مَا وَقَعَ عَلَيهِ فِعلُ الفَاعِلِ(٥).

---

(١) شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨م، (١، ص٤٩٧).

(٢) أَي الدُّعَاءُ عَلَيهِ بِضِيقِ العَيشِ، وَجَعلِ عَيشِهِ مُرًّا.

(٣) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١، ص١٤٢).

(٤) شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، (١، ص٤٩٨).

(٥) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، (ص: ٢٠٠).

وَهُنَا؛ فَإِنَّ مِن مَسَالِكِ التَّأَدُّب مَع لَفظِ الجَلَالَةِ (الله)، وَمِن مَسَارَاتِ تَعظِيمِهِ جَلَّ جَلَالُهُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ لَفظُ الجَلَالَةِ فِي مَوقِعِ المَفعُولِ بِهِ فَإِنَّا نَعدِلُ عَن الإِعرَاب الشَّائِعِ فَنَقُولُ فِي إِعرَابِهِ: مَنصُوبٌ عَلَىٰ التَّعظِيمِ، بَدَلًا مِن قَولِنَا: مَنصُوبٌ عَلَىٰ المَفعُولِيَّةِ؛ وَهُوَ مِن التَّأَدُّبِ مَع لَفظِ الجَلَالَةِ فِي الإِعرَابِ.

نَحوُ قَولُهُ: (وَاتَّقُوا اللهَ)، وَقَولُهُ (فَاذْكُرُوا اللهَ)، وَقَولُهُ (وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ)؛ فَنَقُولُ فِي إِعرَابِهَا: اسمُ الجَلَالَةِ مَنصُوبٌ عَلَىٰ التَّعظِيم، تَأَدُّبًا وَتَعظِيمًا، بَدَلًا مِن قَولِهِم: «مَفعُولٌ بِهِ». وَهَذَا الأَدَبُ الإِعرَابِيُّ التَّعظِيمِيُّ تُقَاسُ عَلَيهِ أَسمَاءُ اللهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كُلُّهَا، فَمَا يَقَعُ مِنهَا فِي مَوضِعِ المَفعُولِ بِهِ فَلَا يُقَالُ فِي إِعرَابِهِ مَفعُولٌ بِهِ، وَإِنَّمَا نَقُولُ مَنصُوبٌ عَلَىٰ التَّعظِيمِ.

نَحوُ قَولِهِ: ﴿أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فَنَقُولُ فِي إِعرَابِهَا: (أَوِ) حَرفُ عَطفٍ، وَ(ادعُوا) فِعلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(الرَّحمَنَ): مَنصُوبٌ عَلَىٰ التَّعظِيمِ.

المطلب الثالث: بدل الاشتمال

بَدلُ الاشتِمَالِ هُوَ: مَا يَدُلُّ عَلَىٰ مَعنىٰ فِي مَتبُوعِهِ عَلَىٰ جِهَةِ الإِجمَالِ[(١)]، وَضَابِطُهُ أَن يَكُونَ بَينَ الأَوَّلِ وَالثَّانِي مُلَابَسَةٌ بِغَيْرِ الْجُزْئِيَّةِ؛ كَقَوْلِكَ أَعجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ[(٢)]، وَقَولِهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

بِمَعنَىٰ أَن يَكُونَ الأَوَّلُ مُشْتَمِلًا عَلَىٰ الثَّانِي، وَالثَّانِي قَائِمٌ بِهِ؛ كَقَوْلِكَ: يُعجِبُنِي زَيدٌ عَقلُهُ[(٣)].

---

(١) اللباب في قواعد اللغة، محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، (ص: ١١٨).

وهو تعريف ابن عقيل، انظر: شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفىٰ: ٧٦٩هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، (٣/ ٢٤٩)، ونصه: «بَدَلُ الاشتِمَالِ: وَهُوَ الدَّالُ عَلَىٰ مَعنَىٰ فِي مَتبُوعِهِ».

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين الله العكبري (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، (١/ ٤١٣).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، (١/ ٤١٣).

فَـ (عَقْلُهُ) بَدَلٌ مِنْ (زَيْدٌ)؛ لأَنَّ (عَقْلَهُ) هُوَ المَقْصُودُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ المُبْدَلِ مِنْهُ، فَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي عَقْلُهُ) وَتُرِيدُ: عَقْلَ زَيْدٍ(١).

وَلَا بُدَّ فِي بَدَلِ الاِشتِمَالِ مِن مُرَاعَاةِ أَمرَينِ:

أَحَدُهُمَا: إِمكَانُ فَهمِ مَعنَاهُ عِندَ الحَذفِ، وَمِن ثَمَّ جُعِلَ نَحوُ: «أَعجَبَنِي زَيدٌ أَخُوهُ» بَدَلُ إِضرَابٍ لَا بَدَلَ اشتِمَالٍ، إِذ لَا يَصِحُ الاستِغنَاءُ عَنهُ بِالأَوَّلِ.

وَالآخَرُ: حُسنُ الكَلَامِ عَلَىٰ تَقدِيرِ حَذفِهِ، وَمِن ثَمَّ امتَنَعَ نَحوُ: «أَسرَجتُ زَيدًا فَرَسَهَ»؛ لِأَنَّهُ وَإِن فُهِمَ مَعنَاهُ فِي الحَذفِ، فَلَا يُستَعمَلُ مِثلُهُ وَلَا يَحسُنُ.

فَلَو وَرَدَ مِثلُ هَذَا فِي الكَلَامِ لَكَانَ بَدَلَ غَلَطٍ(٢).

أَمَّا وَجهُ الإِشكَالِ فِي وُقُوعِ لَفظِ الجَلَالَةِ بَدَلَ اشتِمَالٍ فِي الإِعرَابِ أَنَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ لَا يَشتَمِلُ عَلَىٰ أَحَدٍ، وَحَاشَاهُ ذَلِكَ.

فَمِن ذَلِكَ قَولُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ٦٥﴾ [النمل].

وَهَذِهِ الآيَةُ مِن المُشكِلَاتِ الَّتِي شَغَلَت المُفَسِّرِينَ وَالمُعرِبِينَ وَالنُّحَاةَ وَخَاضُوا فِيهَا كَثِيرًا، فَالجُملَةُ مُستَأنَفَةٌ مَسُوقَةٌ لِلرَّدِّ عَلَيهِم وَقَد سَأَلُوهُ عَن وَقتِ قِيَامِ السَّاعَةِ، فَـ(لَا): نَافِيَةٌ، وَ(يَعلَمُ): فِعلٌ مُضَارِعٌ، وَ(مَن): اسمٌ مَوصُولٌ فَاعِلُ يَعلَمُ، وَ(فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ): صِلَةُ مَن، أَي: لَا يَعلَمُ الَّذِي ثَبَتَ وَاستَقَرَّ وَسَكَنَ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ، وَ(الْغَيْبَ): مَفعُولٌ بِهِ، وَ(إِلَّا): أَدَاةُ استِثنَاءٍ بِمَعنَىٰ لَكِن، إِشَارَةٌ إِلَىٰ أَنَّ الاستِثنَاءَ مُنقَطِعٌ، وَ(اللهُ): مُبتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ تَقدِيرُهُ يَعلَمُ.

وَيَصِحُّ أَن تَكُونَ (مَن): فِي مَحَلِّ نَصبٍ مَفعُولٍ بِهِ، وَ(الغَيبَ): بَدَلُ اشتِمَالٍ مِنهَا، وَ(اللهُ): فَاعِلُ (يَعلَمُ)، وَالمَعنَىٰ قُل لَا يَعلَمُ الأَشيَاءَ الَّتِي تَحدُثُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ الغَائِبَةَ عَنَّا إِلَّا اللهُ تَعَالَىٰ(٣).

---

(١) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، (وهو شرح علىٰ متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)، المؤلف: أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، (ص: ٩٦).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفىٰ: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، (٢/ ١٠٣٧).

(٣) إعراب القرآن وبيانه، مرجع سابق، (٧، ص٢٤٣-٢٤٤).

وَكَثِيرٌ مِن المُعرِبِينَ أَعرَبَهَا بَدَلًا فَقَط، دُونَ الإِشَارَةِ إِلَىٰ نَوعِ البَدلِ، وَلَعَلَّهُ هُرُوبٌ مِن الإِشكَالِيَّةِ، أَو تَحَاشِيًا لِلدُّخُولِ فِي الخِلَافِيَّاتِ.

أَو تُعرَبُ بَدَلًا مُطَابِقًا.

وَالخُلَاصَةُ عِندِي[1]: أَنَّ الأَسمَاءَ الَّتِي قَد يَتَبَادَرُ أَنَّهَا بَدَلٌ مِن لَفظِ الجَلَالَةِ لَا تَخلُو مِن أَحَدِ احتِمَالَاتٍ ثَلَاثَةٍ، وهي حَالَاتُ البَدَلِ الثَّلَاثَةِ فِي اللُّغَةِ:

أَوَّلًا: بَدَلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ، أَو بَدَلُ المُطَابَقَةِ، وَسَمَّاهُ ابنُ مَالِكٍ البَدَلَ المُطَابِقَ؛ لِوُقُوعِهِ فِي اسمِ اللهِ تَعَالَىٰ، نَحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢]، فِيمَن قَرَأَ بِالجَرِّ[2]؛ فَيُعرَبُ لَفظُ الجَلَالَةِ بَدَلَ مُطَابَقَةٍ؛ إِذَا كَانَ المُبدَلُ مِنهُ مِن أَسمَائِهِ الحُسنَىٰ أَو صِفَاتِهِ العُلَيَا، كَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٨].

ثَانِيًا: بَدَلُ الاشتِمَالِ؛ وَهَذَا الاحتِمَالُ مُنتَفٍ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَىٰ، تَعظِيمًا لَهُ وَإِجلَالًا، إِذ اللهُ تَعَالَىٰ لَا يَشتَمِلُ عَلَىٰ أَحَدٍ، جَلَّ شَأنُهُ.

ثَالِثًا: بَدَلُ بَعضٍ مِن كُلٍّ، وَهُوَ مُمتَنِعٌ قَولًا وَاحِدًا، وَلَا يَلِيقُ بِاللهِ تَعَالَىٰ، تَعَالَىٰ اللهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ مِن قَولٍ أَو خِطَابٍ.

وَفِي ذَلِكَ تَنزِيهُ للهِ تَعَالَىٰ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ مِن الصِّفَاتِ، أَو عَن مُشَابَهَةِ المُخلُوقِينَ.

وَبِذَلِكَ نَصِلُ إِلَىٰ نِهَايَةِ مَبحَثِنَا فِي إِعرَابِ الأَدَبِ مَع اللهِ تَعَالَىٰ، أَو الإِعرَابِ التَّعظِيمِيِّ لِلذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَهُوَ بَابٌ كَبِيرٌ مُتَشَتِّتٌ بَينَ أَبوَابِ الإِعرَابِ المُختَلِفَةِ، يَحتَاجُ إِلَىٰ مَزِيدِ جَمعٍ، وَإِلَىٰ زِيَادَةِ تَنقِيحٍ وَتَحرِيرٍ ۞

---

(١) ثمَّة حوارٌ لا يخلو من الفوائد، علىٰ ملتقىٰ أهل التفسير.
للمزيد: (https://vb.tafsir.net/tafsir٤٣٦٦٧/#.XWOcSt٤zYdV)
تاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠١٩.

(٢) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (٣، ص٣٦٤).

المبحث الثالث: التأدب مع لفظ الجلالة في باب الصرف

وَفِيهِ أَبوَابُ: (التَّصغِير وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمع وَالتَّرخِيم)؛ وَهِيَ أَبوَابٌ لَهَا أَغرَاضٌ بَلَاغِيَّةٌ وَدَلَالَاتٌ مَعنَوِيَّةٌ تُنَافِي كَمَالَ التَّعظِيم، لِذَا كَانَت أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ مُفرَدَةً، مُلَازِمَةً لِلإِفرَادِ؛ فَلَا تُصَغَّرُ، وَلَا تُثَنَّىٰ، وَلَا تُرَخَّمُ، وَلَا تُجمَعُ، لِتَنَافِي أَغرَاض تِلكَ التَّغيِيرَاتِ الصَّرفِيَّةِ مَع الكَمَالِ الإِلَهِيِّ لِأَسمَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ وَصِفَاتِهِ العُلَيَا، وَفِيهِ المَطَالِبُ الآتِيَةُ:

المطلب الأول: باب التصغير

التَّصغِيرُ لُغَةً مَصدَرٌ لِلفِعل الثُّلَاثِيِّ (صَغَرَ)، وَهُوَ تَوصِيفٌ خِطَابِيٌّ، وَتَغيِيرٌ صَرفِيٌّ بِأَوزَانٍ مُعَيَّنَةٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَىٰ أَغرَاضٍ مَعنَوِيَّةٍ مَعرُوفَةٍ.

قَالَ الجُرجَانِيُّ: التَّصغِيرُ تَغيِيرُ صِيغَةِ الاسم لِأَجل تَغيِير المَعنَىٰ، تَحقِيرًا، أَو تَقلِيلًا، أَو تَقرِيبًا، أَو تَكرِيمًا، أَو تَلطِيفًا[1]، وَإِن كُنتُ أَرَىٰ أَنَّ التَّحقِيرَ مُلَازِمٌ لِلتَّصغِيرِ.

وَاسمُ اللهِ تَعَالَىٰ يُنَاسِبُهُ التَّعظِيمُ المُطلَقُ، فَلَا يُصَغَّرُ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاقَضُ مَع التَّعظِيم المُلَازِم لَهُ، وَكَانَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ مُصَيْحِفٌ، وَلَا مُسَيْجِدٌ، مَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جَمِيلٌ»[2].

لِذَا مَنَعُوا تَصغِيرَ أَسمَاءِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ المُعَظَّمَةِ[3]، وَمُثلُهَا صِفَاتِهُ الحُسنَىٰ الَّتِي اختَصَّ بِهَا اللهُ تَعَالَىٰ، دُونَ الأَسمَاءِ الَّتِي يَتَسَمَّىٰ بِهَا البَشَرُ، كَحَافِظٍ وَكَرِيمٍ.

---

(١) كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، (ص: ٦٠).

(٢) كتاب المصاحف، لابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبد ه، الناشر: الفاروق الحديثة- مصر/ القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، باب هَلْ يُقَالُ لِلْمُصْحَفِ: مُصَيْحِفٌ؟، (ص: ٣٤٩).

(٣) حاشية القونوي علىٰ تفسير الإمام البيضاوي، إسماعيل بن محمد الحنفي (المتوفى سنة ١١٩٥هـ)، ضبطه وصححه وخرج أحاديثه: عبد الله محمود محمد عمر، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، (١٦/ ٨٨).

لِأَنَّ التَّصغِيرَ هُوَ تَحوِيلُ بِنيَةِ الكَلِمَةِ لِغَرَضٍ؛ إِمَّا التَّحقِيرُ لِمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ عَظِيمٌ نَحوُ: زُيَيِدٍ وَعُمَيرٍ وَرُجَيلٍ وَأُسَيدٍ، أَو تَقلِيلُ الكَثِيرِ نَحوُ: دُرَيهِمَاتٍ وَدُنَينِيرٍ، أَو تَقرِيبُ مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ بَعِيدٌ نَحوُ: بُعَيدِ المَغرِبِ وَقُبَيلِ العِشَاءِ، وَزَادَ الكُوفِيُّونَ التَّعظِيمَ، وَيَدخُلُ فِيهِ التَّصغِيرُ المُفِيدُ لِلعَطفِ وَالتَّلَطُّفِ، نَحوُ: يَا بُنَيَّ، يَا أُخَيَّ، يَا صُدَيقِيّ[١].

وَلِلتَّصغِيرِ غَرَضَانِ: لَفظِيٌّ وَمَعنَوِيٌّ؛ فَفَائِدَةُ اللَفظِيِّ الاختِصَارُ؛ فَطُفَيْلٌ أَكثَرُ اختِصَارًا وَأَخَفُّ مِن طِفلٍ صَغِيرٍ، وَفَائِدَةُ المَعنَوِيِّ الدِّلَالَةُ عَلَىٰ صِغَرِ حَجمِ المُصَغَّرِ كَجُبَيلٍ، أَو حَقَارَةِ قَدرِهِ كَرُجَيْلٍ، أَو تَقلِيلِ عَدَدِهِ كَدُرَيهِمَاتٍ، أَو قُربِ زَمَانِهِ، أَو مَكَانِهِ، كَقُبَيلِ العَصرِ، وَفُوَيْقِ الأَرضِ، وَقَد يُستَعمَلُ لِلتَّعظِيمِ؛ كَدُوَيهِيَّةٍ، أَو لِلتَّمَلُّحِ كَحُبَيبٍ، أَو لِلتَّلَطُّفِ كَيَا بُنَيّ، أَو لِلشَّفَقَةِ كَيَا مُسَيكِينٍ[٢].

وَهَذِهِ المَعَانِي وَالأَغرَاضُ لَا تَجُوزُ بِحَقِّ اللهِ تَعَالَىٰ، وَذَلِكَ جَلِيٌّ فِي التَّحقِيرِ وَالتَّهوِينِ، وَكَذَا فِي التَّحَبُّبِ، فَكِلَاهُمَا فِيهِ تَصغِيرٌ، سَوَاءٌ أَكَانَ تَصغِيرَ قِيمَةٍ أَم تَصغِيرَ شَكلٍ، فَالتَّحقِيرُ تَصغِيرُ قِيمَةٍ، وَالتَّحَبُّبُ تَصغِيرُ رِقَّةٍ وَعَطفٍ، وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحَّانِ فِي خِطَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، أَمَّا الأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللهِ تَعَالَىٰ؛ فَالتَّحَبُّبُ عِلَّتُهُ الصِّغَرُ، بِنَاءً عَلَىٰ طَبعِ الإِنسَانِ وَجِبِلَّتِهِ الَّتِي تَستَلطِفُ كُلَ صَغِيرٍ وَفَتِيٍّ شَكلًا، وَعَلَيهِ فَلَا يَجُوزُ تَصغِيرُ اسمِ اللهِ إِجمَاعًا.

قَالَ الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ: «التَّصغِيرُ لَا يَجُوزُ فِي أَسمَاءِ اللهِ»[٣].

---

(١) شرح التسهيل، المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفىٰ: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د.علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ، (١٠، ص٤٨٥٩).

(٢) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، (ص: ١٢٢).

(٣) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِىٰ وكِفَايةُ الرَّاضِىٰ عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوي، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفىٰ: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر – بيروت، (٧/ ٢٣١).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «لَا تُصَغِّرْ الاسمَ الوَاقِعَ عَلَىٰ مَن يَجِبُ تَعظِيمُهُ شَرعًا، نَحوَ أَسمَاءِ البَارِئ تَعَالَىٰ، وَأَسمَاءِ الأَنبيَاءِ، صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيهِم، وَمَا جَرَىٰ مَجرَىٰ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَصغِيرَ ذَلِكَ غَضٌّ لَا يَصدُرُ إِلَّا عَن كَافِرٍ أَو جَاهِلٍ»(١).

المطلب الثاني: باب التثنية(٢)

التَّثنِيَةُ مَصدَرٌ لِلفِعلِ الثُّلَاثِيِّ (ثَنَىٰ)، وَهُوَ تَكْرِيرُ الشَّيْءِ مَرَّتَيْن، أَوْ جَعْلُهُ شَيْئَيْن مُتَوَالِيَيْن أَوْ مُتَبَاينَيْن، وَذَلِكَ قَوْلُكَ ثَنَيْتُ الشَّيْءَ ثَنْيًا(٣)، وَالمُثَنَّىٰ اصطِلَاحًا: مَا وُضِعَ لِاثنَينِ وَأَغنَىٰ عَن المُتَعَاطِفَينِ(٤)، لِيَدُلَّ عَلَىٰ أَنَّ مَعَهُ مِثلُهُ مِن جِنسِهِ(٥).

وَلَفظُ الجَلَالَةِ (الله) لَا يُثَنَّىٰ؛ لِأَنَّ مِن شُرُوطِ المُفرَدِ الَّذِي تُرِيدُ أَن تُثَنِّيَهِ أَن يَكُونَ لِمُسَمَّاهُ فَردٌ ثَانٍ، أَي لَهُ مَثِيلٌ أَو أَكثَرُ فِي الوُجُودِ؛ فَإِن لَم يَكُن لَهُ مَثِيلٌ ثَانٍ فِي الوُجُودِ، كَـ«قَمَر» وَ«عُمر»، فَلَا يُثَنَّىٰ إِلَّا بتَأوِيل، فَالقَمَرَانِ وَالعُمَرَانِ وَشِبهُ ذَلِكَ، تَثنِيَتُهُ عَلَىٰ خِلَافِ القِيَاس، لِأَنَّ القِيَاسَ فِي كُلِّ مُثَنَّىٰ أَن يَكُونَا مُشتَرَكَينِ فِي الاسمِ، وَمُسَمَّيَا هَذَا المُثَنَّىٰ لَا يَشتَرِكَانِ فِي الاسمِ(٦).

(١) تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي (٦٥٤-٧٤٥ه)، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، نشر جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٦م، (ص٦٨٦).

وانظر: شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، أحمد بن محمد الخفاجي المصري، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، (ص: ٨٠).

(٢) بابُ التَّثنِيَةِ، وَمِثلُهُ بَابُ الجَمعِ، قَد يَدخُلُ فِي عِلمِ النَّحوِ بِاعتِبَارِ أَحوَالِ الكَلِمَاتِ إعرَابًا وَبِنَاءً، وَقد يَدخُلَانِ فِي عِلمِ الصَّرفِ بِاعتِبَارِ صِيَاغَةِ المُفرَدَاتِ وَتَشكِيلِهَا الهَيكَلِيِّ.

(٣) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (١/ ٣٩١)، مادة (ثَنَيَ).

(٤) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، مرجع سابق، (١/ ٧٢).

(٥) الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ابن الحاجب (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م، (ص: ٣٩).

(٦) أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر قدارة، الناشر: دار عمار-الأردن، دار الجيل-بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، (٢/ ٧٠٩).

وَاللهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَيسَ لَهُ مَثِيلٌ، وَلَا لِمُسَمَّاهُ فَردٌ ثَانٍ، لَا حَقِيقَةً وَلَا تَأوِيلًا؛ فَلَا يُثَنَّىٰ تَعظِيمًا لَهُ وَإِجلَالًا، تَعَالَىٰ عَن الشَّبِيهِ وَالمَثِيلِ وَالنِّدِّ.

المطلب الثالث: باب الترخيم

التَّرخِيمُ مِن أَسَالِيب النِّدَاءِ فِي اللُّغَةِ، وَيَقُومُ عَلَىٰ حَذفِ آخر المُنَادَىٰ تَخفِيفًا، وَمِن شُرُوطِهِ أَن لَا يَكُونَ مُستَغَاثًا[١]، لِذَا لَا يَجُوزُ تَرخِيمُ اسمِ اللهِ تَعَالَىٰ حَالَ الاستِغَاثَةِ[٢].

قَالَ سِيبَوَيه: فَلَا تُرَخِّم مُستَغَاثًا بِهِ إِذَا كَانَ مَجرُورًا، لِأَنَّهُ بِمَنزِلَةِ المُضَافِ إِلَيهِ[٣]، وَعِلَّةُ عَدَم جَوَازِ تَرخِيم المُستَغَاثِ بِهِ أَو لَهُ أَنَّهُمَا دَائِمًا يُسبَقَانِ بِحَرفِ جَرٍّ، وَيَكُونُ هَذَا الحَرفُ سَبَبًا فِي جَرِّهِ وَتَنوِينِهِ، وَالاسمُ المُستَغَاثُ مُعرَبٌ، وَالاسمِ المُنَادَىٰ مَبنِيٌّ، وَالتَّرخِيمُ يَلحَقُ المَبنِيَّ وَلَا يَلحَقُ المُعرَبَ[٤].

وَلَعَلَّ ثَمَّةَ أَمرٌ آخرُ يَمنَعُ تَرخِيمَ لَفظِ الجَلَالَةِ؛ وَهُوَ أَنَّ التَّرخِيمَ فِيهِ حَذفُ آخر المُنَادَىٰ، وَاسمُ اللهِ تَعَالَىٰ لَا يُنَاسِبُهُ الحَذفُ اللَفظِيُّ، بَل يُنَاسِبُهُ الكَمَالُ المُطلَقُ فِي اللَفظِ وَالخِطَابِ.

وَالحَذفُ غَرَضُهُ التَّخفِيفُ، وَاسمُ اللهِ لَيسَ ثَقِيلًا؛ فَلَا حَاجَةَ لِتَخفِيفِهِ، فَلَا يُنَاسِبُهُ الحَذفُ.

وكَذَا لَا يَجُوزُ تَرخِيمُ مَا فِيهِ (أل) إِلَّا شُذُوذًا، لِأَنَّ مَا فِيهِ أَل لَا يَصلُحُ لِلنِّدَاءِ، وَأَل التَّعرِيفِ فِي لَفظِ الجَلَالَةِ مُلَازِمَةٌ لَهُ لَا تَنفَكُّ عَنهُ.

وَغَالِبًا، فَإِنَّ التَّرخِيمَ لَا يُستَعمَلُ لِخِطَاب الكِبَارِ وَالعُظَمَاءِ، فَلَم أَجَد مَن رَخَّمَ العُظَمَاءَ فِي الأُمَّةِ، لِأَنَّ فِيهِ جَانِبًا مِن الرِّقَّةِ وَالتَّوَدُّدِ لَا يُنَاسِبُهُم، هَذَا فِي جَانِبِ البَشَرِ، فَكَيفَ بِالخَالِقِ البَارِئ العَظِيمِ الجَلِيلِ.

(١) شرح الأشموني ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (٣/ ٧٠).

(٢) ربما ثمة علة نحوية للمنع وهي عدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء علىٰ الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادىٰ. أنظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ -١٩٩٧م، (٣/ ٢٦١).

(٣) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ٢٤٠).

(٤) ظاهرة الترخيم في الدرس اللغوي، دراسة نحوية تطبيقية، الدكتور أحمد عطية السعودي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، (ص٥٥).

وكَذَا فَالتَّرخِيمُ فِيهِ استِهَانَةٌ بلَفظِ الجَلَالَةِ، فَهُوَ إنقَاصٌ لَفظِيٌّ لَا يُنَاسِبُ لَفظَ الجَلَالَةِ، قَالَ الطَّحطَاوِيُّ: وَيَنبَغِي أَن يُظهِرَ الهَاءَ مِن لَفظِ الجَلَالَةِ[١].

فَلِهَذِهِ المَعَانِي وَالأَسبَابِ، وَغَيرِهَا؛ فَإِنَّ التَّرخِيمَ لَا يُنَاسِبُ التَّعظِيمَ الوَاجِبَ للهِ تَعَالَىٰ.

المطلب الرابع: باب الجمع

الأَسمَاءُ فِي اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ إِمَّا فَردِيَّةٌ، أَو مُثَنَّاةٌ، أَو مَجمُوعَةٌ، أَو تَدُلُّ عَلَيهَا، وَالجَمعُ: مَا دَلَّ عَلَىٰ أَكثَرَ مِن اثنَينِ بِتَغيِيرٍ مُفرَدِهِ؛ إِمَّا بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ، أَو تَغيِيرٍ فِي بِنَائِهِ[٢].

وَلَفظُ الجَلَالَةِ «الله» اسمٌ عَلَم مُلَازِمٌ لِلإِفرَادِ المُطلَقِ، لَا جَمعَ لَهُ، وَلَا يُنَاسِبُهُ الجَمعُ؛ لِأَنَّهُ لَا مُفرَدَ لَهُ، فَالجَمعُ مَا دَلَّ عَلَىٰ أَكثَرَ مِن اثنَينِ، وَلَهُ مُفرَدٌ مِن لَفظِهِ وَمَعنَاهُ، كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ[٣] ۞

(١) حاشية الطحطاوي علىٰ مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي (توفي ١٢٣١هـ)، المحقق: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، (ص: ٩).

(٢) انظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفىٰ: ١٤١٧هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، (ص: ١٤٣)، بتصرف.

(٣) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مرجع سابق، (ص: ٦٧).

المبحث الرابع: التأدب مع لفظ الجلالة في باب المعاني

لِكُلِّ عِلم خُصُوصِيَّاتُهُ، فِي الطَّرح، وَالتَّنَاوُلِ، وَمُعَالَجةِ المُشكِلَاتِ، وَمِن ذَلِكَ عِلمُ البَلَاغَةِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ المَعَانِي فِي أَحَدِ فُرُوعِهِ، وَمِن أَعلَاهَا رُتبَةً مَعَانِي كَلَام اللهِ تَعَالَىٰ، وَرُتبَتُهُ اللَفظِيَّةُ، وَدَلَالَاتُهُ، وَهَذَا يَدخُلُ فِي خُصُوصِيَّةِ التَّنَاوُلِ، فَبَابُ الكَلَام عَن اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وَعَن رَسُولِهِ ﷺ، وَعَن القُرآنِ العَظِيم يَختَلِفُ عَن غَيرِهِ، وَهُنَا نَذكُرُ بَعضًا مِن هَذِهِ الآدَابِ الوَاجِبَةِ فِي حَقِّهِ جَلَّ وَعَلَا فِي المَطَالِبِ الآتِيَةِ:

المطلب الأول: تقدم (كان) على لفظ الجلالة في القرآن بمعنى الدوام لا المضي

(كَانَ) فِعلُ مَاض دَلَالَتُهُ الَّتِي تَوَاضَعَ عَلَيهَا عُلَمَاءُ اللُغَةِ أَنَّهَا لِلمَاضِي، بِمَعنَىٰ أَنَّهَا لِمَا تَمَّ وَمَضَىٰ وَانتَهَىٰ مِن الأَفعَالِ، لَكِن ثَمَّةَ إِشكَالِيَّةٌ طَرَأَت فِي تَأوِيلِ بَعض الآيَاتِ القُرآنِيَّةِ الَّتِي تَتَقَدَّمُ فِيهَا (كَانَ) لَفظَ الجَلَالَةِ، فَهَل تَبقَىٰ عَلَىٰ مَا تَوَاضَعَ عَلَيهِ اللُغَوِيُّونَ، أَم لَهَا تَأوِيلٌ تَعظِيمِيٌّ آخَرُ؟

وَالَّذِي عَلَيهِ المُحَقِّقُونَ مِن أَهلِ اللُغَةِ وَالتَّأوِيلِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَت (كَانَ) صِفَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ فَهِيَ بِمَعنَىٰ الدَّوَامِ، وَلَيسَت بِمَعنَىٰ المُضِيِّ؛ مِثلُ قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[الفتح: ٤]، وَغَيرِهَا.

وَقَد عَدَلَ عُلَمَاءُ اللُغَةِ عَن قَولِهِم الشَّائِعِ فِي اللُغَةِ بِأَنَّهَا تُفِيدُ الدَّوَامَ، إِلَىٰ القَولِ بِأَنَّهَا تُفِيدُ الانقِطَاعَ، خُرُوجًا مِن إِشكَالِيَّةِ أَنَّ صِفَاتِ اللهِ مُستَمِرَّةٌ لَا انقِطَاعَ فِيهَا وَلَا تَوقُّفَ يَجرِي عَلَيهَا، فَـ(كَانَ) لَا تَدُلُّ عَلَىٰ الانقِطَاعِ دَائِمًا بَل تَدُلُّ أَحيَانًا عَلَىٰ الاستِمرَارِ، مِثلُ قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾[الإسراء: ١١].

قَالَ مُحيِي الدِّينِ الدَّرويش: «كَانَ» فِي القُرآنِ عَلَىٰ خَمسَةِ أَوجُهٍ:

١- بِمَعنَىٰ الأَزَلِ وَالأَبَدِ، نَحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[الفتح: ٤].

٢- بِمَعنَىٰ المُضِيِّ المُنقَطِعِ، نَحوُ: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[النمل: ٤٨].

٣- بِمَعنَىٰ الحَالِ، نَحوُ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[آل عمران: ١١٠].

٤- بِمَعنَىٰ الاستِقبَالِ، نَحوُ: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾[الإنسان: ٧].

٥- بِمَعنَىٰ صَارَ، نَحوُ: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤][1].

---

(١) إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفىٰ درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية-حمص-سورية، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ (١٠/ ٣١٨).

قَالَ السّيُوطِيُّ: تخْتَصُّ (كَانَ) بِمُرَادَفَةِ (لَم يَزَل) كَثِيرًا، أَي أَنَّهَا تَأتِي دَالَّةً عَلَىٰ الدَّوَام، وَإِن كَانَ الأَصْلُ فِيهَا أَن يَدُلَّ عَلَىٰ حُصُولِ مَا دَخَلَت عَلَيْهِ فِيمَا مَضَىٰ مَعَ انْقِطَاعِهِ عِنْد قَوم، وَعَلِيهِ الْأَكْثَرُ، كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ، أَو سُكُوتُهَا عَن الِانْقِطَاعِ وَعَدَمِهِ عِنْدَ آخَرِينَ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ، وَمِن الدَّالَّةِ عَلَىٰ الدَّوَامِ الْوَارِدَةِ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ نَحْوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[النساء: ١٣٤]، أَي لَم يَزَل مُتَّصِفًا بِذَلِكَ[١].

وَقَالَ ابنُ عُثَيمِينَ فِي تَأوِيلِ قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[النساء: ٥٨]، وَقَولُهُ: (كَانَ) هَذِهِ فِعلٌ، لَكِنَّهَا مَسلُوبَةُ الزَّمَنِ، فَالمُرَادُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَىٰ الوَصفِ فَقَط، أَي: أَنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بِالسَّمعِ وَالبَصَرِ، وَإِنَّمَا قُلنَا: (إِنَّهَا مَسلُوبَةُ الزَّمَنِ) لِأَنَّنَا لَو أَبقَينَاهَا عَلَىٰ دَلَالَتِهَا الزَّمَانِيَّةِ، فَالمُرَادُ بِهَا الدَّلَالَةُ عَلَىٰ الوَصفِ فَقَط، أَي: أَنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بِالسَّمعِ وَالبَصَرِ، وَإِنَّمَا قُلنَا: (إِنَّهَا مَسلُوبَةُ الزَّمَنِ)؛ لِأَنَّنَا لَو أَبقَينَاهَا عَلَىٰ دَلَالَاتِهَا الزَّمَانِيَّةِ، لَكَانَ هَذَا الوَصفُ قَد انتَهَىٰ، كَانَ فِي الأَوَّلِ سَمِيعًا بَصِيرًا، أَمَّا الآن فَلَيسَ كَذَلِكَ، وَمَعلُومٌ أَنَّ هَذَا المَعنَىٰ فَاسِدٌ بَاطِلٌ، وَإِنَّمَا المُرَادُ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِهَذَينِ الوَصفَينِ، السَّمعِ وَالبَصَرِ عَلَىٰ الدَّوَامِ، وَ(كَانَ) فِي مِثلِ هَذَا السِّيَاقِ يُرَادُ بِهِ التَّحقِيقُ[٢].

المطلب الثاني: معاني الاستفهام من الله تعالى

الاستِفهَامُ لُغَةً هُوَ عِلْمُ الشَّيْءِ[٣]، وَاصطِلَاحًا هُوَ: طَلَبُ حُصُولِ صُورَةِ الشَّيءِ فِي الذِّهنِ[٤]، بِمَعنَىٰ أَنَّهُ طَلَبُ مَعرِفَةِ شَيءٍ لَم يَكُن مَعلُومًا قَبلَ الطَّلَبِ، وَلَم يَكُن لَهُ تَصَوُّرٌ فِي الذِّهنِ قَبلَ ذَلِكَ.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، (١، ص٤٣٧-٤٣٨).

(٢) شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١ هـ)، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ، (١/ ٢١٠-٢١١).

(٣) مقاييس اللغة، مرجع سابق، (٤، ص٤٥٧)، الجذر (فَهَمَ).

(٤) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (المتوفى: ٧٩٢ هـ) [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]، محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، (٢/ ٣٢٠).

وَالغَرَضُ الأَسَاسِيُّ لِلخِطَاب الاستِفهَامِيِّ هُوَ الاستِعلَامُ الَّذِي يَسبقُهُ الجَهلُ، وَهَذَا المَعنَىٰ لَا يُنَاسِبُ مَقَامَ التَّعظِيم للهِ تَعَالَىٰ، لِذَا فَقَد عَدَلَ أَهلُ اللُّغَةِ عَن هَذَا المَعنَىٰ إِلَىٰ مَعنَىٰ آخَر يُنَاسِبُ مَقَامَ التَّعظِيم، فَإِذَا جَاءَت صِيغَةُ السُّؤَالِ مِن اللهِ تَعَالَىٰ، فَهِيَ لِغَيرِ الاستِعلَام، إِنَّمَا لِمَعنَىٰ يُنَاسِبُ المَقَامَ، فَإِنَّ اللهَ يَعلَمُ كُلَّ شَيءٍ، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [المُلك].

فَاللهُ جَلَّ وَعَلَا عِندَمَا يُخَاطِبُ خَلقَهُ مُستَفهِمًا، فَهُوَ إِنَّمَا يَستَفهِمُهُم لِمَعَانِي أُخرَىٰ، فَهُوَ إِمَّا أَن يُقَرِّرَهُم، أَو يُذَكِّرَهُم، أَو يُعَاتِبَهُم، أَو يُخَوِّفَهُم، أَو يُرَغِّبَهُم، أَو يَنهَاهُم، أَو لِغَير ذَلِكَ، وَهَذَا أُسلُوبٌ خِطَابِيٌّ بَدِيعٌ انفَرَدَ بِهِ الخِطَابُ القُرآنِيُ دُونَ غَيرِهِ، وَعَلَيهِ جَرَت الأَلسِنَةُ، فَلَيسَ كُلُّ استِفهَامٍ استِعلَامٌ عَن جَهلٍ.

وَمِن تِلكَ الأَغرَاض الأُخرَىٰ الَّتِي تُفهَمُ مِن السِّيَاقِ: التَّشوِيقُ، وَالإِنكَارُ، وَالفَخرُ، وَالتَّقرِيرُ، وَالتَّمَنِّي، وَالاستِبطَاءُ، وَالتَّهوِيلُ وَالتَّعظِيمُ، وَالتَّوبِيخُ، وَالنَّفيُ، وَالتَّعَجُّبُ، وَالتَّحقِيرُ، وَالاستِبعَادُ، وَالتَّحَسُّرُ، وَالتَّوَجُّعُ، وَالتَّقرِيعُ[1].

المطلب الثالث: القول في القرآن على حقيقته لا على المجاز

وَحَدُّ الحَقِيقَةِ مَا أُقِرَّ فِي الاستِعمَالِ عَلَىٰ أَصلِ وَضعِهِ فِي اللُّغَةِ، وَالمَجَازُ مَا كَانَ بِضِدِّ ذَلِكَ[2].

وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ تَلَاطَمَت فِيهِ أَقوَالُ العُلَمَاءِ، وَاختَلَطَت آرَاؤُهُم، وَتَبَايَنَت أَفكَارُهُم؛ فَأَنكَرَهُ قَومٌ، وَأَقَرَّ بِهِ آخَرُونَ، وَفَصَّلَ فِيهِ آخَرُونَ، وَنَحنُ هُنَا لَسنَا فِي مَقَامِ النَّفيِ أَو الإِثبَاتِ.

وَمَن أَنكَرَ المَجَازَ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ انطِلَاقًا مِن أَسَاسَينِ: أَسَاسٍ لُغَوِيٍّ، وَأَسَاسٍ عَقِيدِيٍّ؛ أَمَّا الجَانِبُ اللُّغَوِيُّ فَلَهُ تَفصِيلَاتُهُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، وَالمُعتَمَدُ فِيهَا نَظَرِيَّةُ الوَضعِ اللُّغَوِيِّ.

أَمَّا الأَسَاسُ العَقِيدِيُّ فَيَنبَثِقُ مِن بَابِ التَّنزِيهِ وَالتَّعظِيمِ للهِ تَعَالَىٰ، وَوِجهَةُ نَظَرِهِم أَنَّ كَلَامَ اللهِ تَعَالَىٰ يُنَاسِبُهُ الحَقِيقَةُ لَا المَجَازُ، ذَلِكَ أَنَّ الحَقِيقَةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَىٰ المَجَازِ، وَإِذَا دَارَ اللَفظُ بَينَ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ فَاللَفظُ لِلحَقِيقَةِ، فَالحَقِيقَةُ ثَابِتَةٌ بِأَصلِ الوَضعِ اللُّغَوِيِّ، وَالمَجَازُ قَائِمٌ عَلَىٰ

---

(١) أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه وإعرابه، عبد الكريم محمود يوسف، الناشر: المؤلف، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، (ص١٧-١٨).

(٢) الخصائص، عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، (٢/ ٤٤٤).

العُدُولِ عَن الحَقِيقَةِ إِلَىٰ غَيرِهَا، وَالمُتكَلِّمُ لَا يَعدِلُ إِلَيهِ إِلَّا إِذَا ضَاقَت بِهِ الحَقِيقَةِ، وَاللهُ تَعَالَىٰ لَا يَضِيقُ بِهِ اللَفظُ الحَقِيقِيُّ حَتىَّ يَعدِلَ عَنهُ إِلَىٰ غَيرِهِ.

المطلب الرابع: باب النداء

اسمُ اللهِ عَلَمٌ دَالٌ عَلَىٰ الإِلَهِ المَعبُودِ بحَقٍّ، يُنَادَىٰ بأَنوَاعِ الدُّعَاءِ الَّتِى تُنَاسِبُ قَدرَهُ وَعَظَمَتَهُ، إِمَّا بالدُّعَاءِ، أَو الاستِغَاثَةِ، أَو غَيرِهَا، وَالأَصلُ فِى كَلَام العَرَب أَن لَا يَجتَمِعَ النِّدَاءُ بـ(يَا) مع الأَسمَاءِ المُعَرَّفَةِ بالأَلِفِ وَاللَام، فَإِذَا أَردنَا نِدَاءَ مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَامُ تَوَصَّلنَا إِلَىٰ ذَلِكَ بِـ(أَيُّهَا)، كَقَولِنَا: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، فَلَا يَصِحُّ أَن نَقُولَ: (يَا الرَّجُلُ).

وَالأَلِفُ وَاللَامُ فِى لَفظِ الجَلَالَةِ (الله) أَصلِيَّةٌ فِيهِ، بدَلِيل جَوَازِ قَولِنَا (يَا اللهُ)، وَعَلَيهِ فَلَفظُ الجَلَالَةِ يُنَادَىٰ بدُونِ وَسَاطَةِ (أَيُّهَا)؛ فَنَقُولُ: (يَا اللهُ) بوَصل الهَمزَةِ، أَو: (يَا أَللهُ) بقَطع الهَمزَةِ، قَالَ سِيبَوَيهِ: (وَاعلَم أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَن تُنَادِي اسمًا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَامُ البَتَّةَ؛ إِلَّا أَنَّهُم قَد قَالُوا: (يَا اللهُ اغفِر لَنَا)، وَذَلِكَ مِن قِبَل أَنَّهُ اسمٌ يَلزَمُهُ الأَلِفُ وَاللَامُ لَا يُفَارِقَانِهِ، وَكَثُرَ فِى كَلَامِهِم فَصَارَ كَأَنَّ الأَلِفَ وَاللَامَ فِيهِ بمَنزلَةِ الأَلِفِ وَاللَام الَّتِى مِن نَفس الحُرُوفِ، وَلَيسَ بمَنزلَةِ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ، مِن قِبَل أَنَّ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ وَإِن كَانَ لَا يُفَارِقُهُ الأَلِفُ وَاللَامُ لَيسَ اسمًا بمَنزلَةِ زَيدٍ وَعَمرو غَالِبًا، أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ ذَاكَ، وَلَو كَانَ اسمًا غَالِبًا بمَنزلَةِ زَيدٍ وَعَمرو لَم يَجُز ذَا فِيهِ، وَكَأَنَّ الاسمَ، وَاللهُ أَعلَمُ، إِلَهٌ، فَلَمَّا أُدخِلَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللَامُ حَذَفُوا الأَلِفَ وَصَارَت الأَلِفُ وَاللَامُ خَلَفًا مِنهَا[1].

وَقَالَ ابنُ جِنِّيٍّ: وَاعْلَم أَنَّكَ لَا تُنَادِي اسْمًا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، لَا تَقُولُ: (يَا الرَّجُلُ)، وَ(يَا الْغُلَامُ)، لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِلتَّعرِيفِ، وَ(يَا) تُحدِثُ فِى الِاسْم ضَربًا مِن التَّخْصِيص فَلَم يَجتَمِعَا لِذَلِك، إِلَّا أَنَّهُم قَالُوا: (يَا اللهُ اغْفِر لِى) بقَطع الْهَمزَةِ وَوَصلِهَا، فَجَاءَ هَذَا فِى اسْم اللهِ تَعَالَىٰ خَاصَّةً لِكَثْرَة اسْتِعْمَاله، وَلِأَنَّ الْألف وَاللَّامَ صَارَتَا فِيهِ بَدَلًا مِن هَمزَةِ (إِلَاه) فِي الأَصْلِ[2].

مِثلَ ذَلِكَ، الدُّعَاءُ فِى قَولِنَا: (يَا اللهُ)؛ (اللهُ): لَفظُ الجَلَالَةِ مَبنِيٌّ عَلَىٰ الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصبٍ عَلَىٰ التَّفخِيمِ، مُنَادَىٰ لِلدُّعَاءِ.

---

(١) الكتاب لسيبويه، مرجع سابق، (٢، ص١٩٥).

(٢) اللمع في العربية، عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، (ص:١١٢).

قَالَ ابنُ مُعطٍ فِي أَلفِيَّتِهِ[١]:

وَأَحرُفُ النِّدَاءِ قَد تَنحَذِف كَمِثلِ (رَبِّنَا) وَمِثلِ (يُوسُف)

إِلَّا عَن اسمِ اللهِ وَالإِشَارَة فَالحَذفُ فِيهِمَا احذَر اختِصَارَه

المطلب الخامس: باب الاسم الموصول (من)

(مَن): اسمٌ مَوصُولٌ، وَالاسمُ المَوصُولُ مَا يَدلُّ علىٰ مُعَينٍ بِوَاسِطَةِ جُملَةٍ تُذكَرُ بَعدَهُ، وَتُسَمَّىٰ هَذِهِ الجُملَةُ صِلةَ المَوصُولِ[٢].

وَمِن أَسَالِيبِ تَعظِيمِ اللهِ تَعَالَىٰ أَن عَدَلَ النَّحوِيُّونَ عَن الشَّائِعِ مِن قَولِهِم: إِنَّ «مَن» لِلعَاقِلِ، فَقَالُوا فِيهَا: اسمٌ مَوصُولٌ لِلعَالِمِ ، بَدَلًا مِن قَولِهِم إِنَّها لِلعَاقِلِ إِن عَادَت عَلَىٰ لَفظِ الجَلَالَةِ (الله)؛ لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالعِلمِ وَلَا يُوصَفُ بِالعَقلِ.

فَالأَصلُ فِي (مَن) أَن تَكُونَ لِلعَاقِلِ، هَكَذَا عَبَّرَ أَكثَرُ النَّحوِيِّينَ، وَلَكِن ابنُ هِشَامٍ قَالَ: يَنبَغِي أَن نَقُولَ: إِنَّهَا لِلعَالِمِ؛ لِأَنَّهَا تَأتِي وَيُرَادُ بِهَا الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ، وَالرَّبُ لَا يُقَالُ عَنهُ عَاقِلٌ، كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦]، أَي: اللهُ. فَلَا تَقُولُ: «مَنْ» لِلعَاقِلِ فِي هَذَا المَحَلِّ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُوصَفُ بِالعَقلِ، فَلِهَذَا اختَارَ ابنُ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللهُ أَن يُعَبَّرَ بِالعَالِمِ بَدَلًا عَن العَاقِلِ، وَاللهُ يُوصَفُ بِالعِلمِ. عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ هِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلعَالِمِ الَّذِي يَعلَمُ وَيَتَصَرَّفُ بِاختِيَارِه[٣].

وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]. فَـ(مَن) هُنَا عَلَىٰ تَعبِيرِ النُّحَاةِ لِلعَاقِلِ، وَيَرِدُ الإِشكَالُ هُنَا فَلَا يُوصَفُ اللهُ تَعَالَىٰ بِالعَقلِ، بَل الصَّوَابُ أَن يُقَالَ لِلعَالِمِ؛ فَالبَارِئُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُوصَفُ بِالْعلمِ وَلَا يُوصَفُ بِالْعَقلِ[٤].

---

(١) الدرة الألفية، (ألفية ابن معطي)، يحيىٰ بن عبد المعطي الزواوي المغربي، (٥٦٤هـ - ٦٢٨هـ)، ضبطها وقدم لها سليمان البلكيمي، دار الفضيلة- القاهرة، ٢٠١٠م، (الآبيات ٦٤٨-٦٨٩).

(٢) جامع الدروس العربية، مصطفىٰ بن محمد سليم الغلاييني (المتوفىٰ: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، (١، ص١٢٩).

(٣) شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفىٰ: ١٤٢١هـ)، مؤسسة الشيخ العثيمين الخيرية، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٢٣٤هـ، (م١، ص٣٠١).

(٤) الكوكب الدري فيما يتخرج علىٰ الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإسنوي الشافعيّ، (المتوفىٰ: ٧٧٢هـ)، المحقق: د. محمد عواد، الناشر: دار عمار/ الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ (ص: ٢١١).

قَالَ ابنُ هِشَامٍ: فَأَمَّا «مَن» فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلعَالِمِ، نَحوُ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (١).

المطلب السادس: باب (عسى)، و(لعل)

لَعَلَّ وَعَسَىٰ مِن أَدَوَاتِ التَّمَنِّي وَالتَّرَجِّي.

أَمَّا (عَسَىٰ) فَهِيَ فِعلٌ جَامِدٌ غَيرُ مُتَصَرِّفٍ مِن أَفعَالِ المُقَارَبَةِ، تُفِيدُ الإِشفَاقَ وَالطَّمَعَ فِي وُقُوعِ الشَّيءِ، وَمَعنَاهَا فِي القُرآنِ الكَرِيمِ هُوَ مَعنَاهَا فِي اللُّغَةِ، لِأَنَّ القُرآنَ نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، لَكِنَّهَا إِذَا جَاءَت مِن اللهِ تَعَالَىٰ فَإِنَّ مَعنَاهَا التَّحقِيقَ لَا التَّمَنِّي وَلَا التَّرَجِّي، فَهِيَ مِن اللهِ تَعَالَىٰ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّ التَّرَجِّي وَالإِشفَاقَ مُحَالَانِ فِي حَقِّهِ، وَقِيلَ: كُلُّ «عَسَىٰ» فِي القُرآنِ لِلتَّحقِيقِ، يَعنُونَ الوُقُوعَ، إِلاَّ قَولَهُ تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾[التحريم: ٥]، وَهِيَ فِي هَذِهِ الآيَةِ لَيسَت نَاقِصَةً؛ فَتَحتَاجُ إِلَىٰ خَبَرٍ، بَل تَامَّةٌ، لِأَنَّهَا أُسنِدَت إِلَىٰ «أَنْ»، وَهِيَ هُنَا تَسُدُّ مَسدَّ الخَبَرَينِ بَعدَهَا(٢).

قَالَ الطَّبَرِيُّ فِي تَفسِيرِ قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾﴾[الإسراء]، وَعَسَىٰ مِن اللهِ حَقٌّ(٣).

وَقَالَ القُرطُبِيُّ: وَ«عَسَىٰ» مِنَ اللهِ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ﴾[التحريم: ٥]، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «عَسَىٰ» مِنَ اللهِ إِيجَابٌ(٤).

---

(١) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١، ص١٥٢).

(٢) اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م، (٣، ص٥٢٧)، بتصرف.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن، (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفىٰ: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، (١٧، ص٣٨٥).

(٤) تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (المتوفىٰ: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، (٣، ص٣٩).

وَأَوَّلَ قَولَهُ تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] بِأَنَّهُ وَعدٌ مِن اللهِ أَن يَكشِفَ عَنهُم، وَ«عَسَىٰ» مِنَ اللهِ وَاجِبَةٌ[١].

أَمَّا (لَعَلَّ) فَهِيَ حَرفٌ نَاسِخٌ مُشَبَّهٌ بالفِعل مِن أَخَوَاتِ إِنَّ، يَنصِبُ الاسمَ وَيَرفَعُ الخَبَرَ، وَيُفِيدُ التَّوَقُّعَ وَالتَّرَجِّي فِي المَحبُوبِ، أَو الإِشفَاقَ فِي المَكرُوهِ، أَو التَّعلِيلَ، أَو الاِستِفهَامَ[٢].

وَالفَرقُ بَينَ الإِشفَاقِ وَالتَّرَجِّي فِي المَعنَىٰ: أَنَّ التَّرَجِّي يَكُونُ فِي المَحبُوبَاتِ، وَالإِشفَاقَ فِي المَكرُوهَاتِ[٣].

وَكِلَاهُمَا (لَعَلَّ، وَعَسَىٰ) تَدُلَّانِ عَلَىٰ التَّمَنِّي وَالتَّرَجِي، وَالرَّجَاءُ وَالتَّمَنِّي تَوَقُّعَاتٌ لَا تَتَجَاوَزُ الأُمنِيَاتِ، فَيَدخُلُهَا الشَّكُّ وَالتَّوَقُّعُ وَالإِشفَاقُ وَالاحتِمَالُ إِذَا كَانَت فِي كَلَامِنَا نَحنُ البَشَرُ، فَالتَّمَنِّي وَالتَّرَجِّي جَائِزَين لِلإِنسَانِ، لِمَحدُودِيَّةِ عِلمِهِ، وَخَفَاءِ الغَيبِ عَنهُ، وَضَعفِهِ، وَعَجزِهِ عَن إِنجَازِ كُلِّ مَا يُرِيدُ، لَكِنَّهَا فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَىٰ حَقٌّ لَا مِرَاءَ فِيهِ، فَتَصِيرَانِ يَقِينًا لَا شَكَّ فِيهِ، فَعَسَىٰ مِن اللهِ وَاجِبَةٌ، وَلَعَلَّ مِن اللهِ وَاجِبَةٌ، فَـ(لَعَلَّ) إِذَا جَاءَت مِن اللهِ تُفِيدُ الوُقُوعَ لَا التَّوَقُّعَ، وَ(عَسَىٰ) تُفِيدُ التَّحقِيقَ لَا التَّرَجِّي؛ لِأَنَّ المَخلُوقَ هُوَ الَّذِي يَتَوَقَّعُ لِقُصُورِ عِلمِهِ، أَمَّا الخَالِقُ فَلَا يَتَوَقَّعُ وَلَا يَترَجَىٰ، بَل هُوَ عَالِمٌ بِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَمَا سَيَكُونُ، وَهُوَ القَادِرُ الَّذِي لَا يُعجِزُهُ شَيءٌ.

المطلب السابع: باب أداة (قد)

(قَدْ): مِن أَدَوَاتِ التَّوكِيدِ فِي اللُّغَةِ، حَرفٌ يُفِيدُ التَّحقِيقَ، أَو التَّقرِيبَ، أَو التَّكثِيرَ، أَو التَّقلِيلَ؛ مَبنِيٌّ عَلَىٰ السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِن الإِعرَابِ.

وَهِيَ تُفِيدُ التَّشكِيكَ إِذَا دَخَلَت عَلَىٰ الفَعل المُضَارِع، أَي تُفِيدُ احتِمَالَ حُدُوثِ الفِعلِ، لَكِنَّهَا تُفِيدُ التَّحقِيقَ مَع المُضَارِع إِذَا جَاءَت فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَىٰ، مِثلُ قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. فَالمَعنَىٰ تَأكِيدُ عِلمِ اللهِ تَعَالَىٰ.

وَهُنَاكَ مَن يَجعَلُ التَّحقِيقَ مُلَازِمًا لَهَا، سَوَاءٌ أَكَانَ دُخُولُهَا عَلَىٰ المَاضِي أَم المُضَارِع، فَلَا يَختَلِفُ مَعنَاهَا سَوَاءٌ أَدَخَلَت عَلَىٰ المَاضِي أَم المُضَارِع، فَتُفِيدُ التَّحقِيقَ أَيًّا كَانَ مَدخُولُهَا، وَمِن

(١) تفسير القرطبي، مرجع سابق، (١٠/ ٢٢٣).

(٢) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، مرجع سابق (١، ص٣١٦).

(٣) اللباب في علوم الكتاب، مرجع سابق، (٣، ص٥٢٧)، بتصرف.

هَؤُلَاءِ ابنُ عَاشُور؛ فَقَد قَالَ فِي التَّحرير وَالتَّنوير: «(وَقد) تَحْقِيقٌ لِلْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ، فَهُوَ فِي تَحْقِيقِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ «إِنَّ» فِي تَحْقِيقِ الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ. فَحَرْفُ «قَدْ» مُخْتَصٌّ بِالدُّخُولِ عَلَىٰ الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ الْخَبَرِيَّةِ الْمُثْبَتَةِ الْمُجَرَّدَةِ مَنْ نَاصِب وَجَازِم وَحَرْفِ تَنْفِيس، وَمَعْنَىٰ التَّحْقِيقِ مُلَازِمٌ لَهُ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ كَذَلِكَ سَوَاءٌ كَانَ مَدْخُولُهَا مَاضِيًا أَوْ مُضَارِعًا، وَلَا يَخْتَلِفُ مَعْنَىٰ «قَدْ» بِالنِّسْبَةِ لِلْفِعْلَيْنِ»[1].

فَمَقَامُ اللهِ تَعَالَىٰ لَا يُنَاسِبُهُ التَّشكِيكَ، فَهُوَ القَادِرُ الكَامِلُ الَّذِي لَا نَقصَ فِي أَفعَالِهِ، وَلَا خَلَلَ فِي صِفَاتِهِ، وَهُوَ القَوِيُّ المَتِينُ الَّذِي لَا يُعجِزُهُ شَيءٌ فِي الأَرضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [المُلك].

فَكَانَ مِن كَمَالِ تَعظِيمِهِ أَن تَكُونَ أَفعَالُهُ مُحَقَّقَةً لَا تَشكِيكَ فِيهَا، وَلَو تَوَاضُعًا استِعمَالِيًّا وَجَريًا عَلَىٰ مَا سَارَت بِهِ أَلسِنَةُ المُعرِبِينَ، لِذَا عَدَلَ أَهلُ اللُّغَةِ عَن الشَّائِعِ المَعهُودِ بَينَهُم إِلَىٰ القَولِ بِأَنَّهَا لِلتَّحقِيقِ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَىٰ إِجلَالًا لَهُ وَتَعظِيمًا.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعلَمُ ۞

(١)التحرير والتنوير، «تحرير المعنىٰ السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ، (٧/ ١٩٦).

الخاتمة

بَعدَ هَذَا التَّجوَالِ فِي كُتُب اللُّغَةِ وَالإِعرَاب وَالتَّفَاسِير نَصِلُ خَاتِمَةَ بحثِنَا، بَعدَ أَن انتَقَينَا مِنهَا مَا يُنَاسِبُ المَقَامَ، وَإِن كَانَ ثَمَّةَ كَثِيرٌ مِن المَسَائِلِ المَترُوكَةِ مِمَّا يُكتَبُ فِيهَا، ترَكنَاهَا بُغيَةَ الاختِصَارِ وَالتِزَامًا بِشُرُوطِ المُنَظِّمِينَ.

وَهَذِهِ الأَسَالِيبُ وَالعِبَارَاتُ وَالصِّيَغُ الَّتِي لَا يَسُوغُ إِطلَاقُهَا أَدَبًا مَع اللهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عُدِلَ بِهَا عَن الشَّائِع فِي الاستِعمَالِ إِلَىٰ غَيرِهَا مِن الصِّيَغِ وَالأَسَالِيبِ، تَأَدُّبًا مَع لَفظِ الجَلَالَةِ، وَتَعظِيمًا لَهُ، وَإِجلَالًا لِقَدرِهِ.

مَع التَّأكِيدِ عَلَىٰ أَنَّ هَذِهِ الظَّوَاهِرُ المَذكُورَةُ آنِفًا هِيَ مِن بَاب الأَدَب وَإِزَالَةِ اللُّبس فِي الخِطَاب، لِأَنَّهُ مِن المُقَرَّر أَنَّهُ إِذَا اشتَبَهَ لَفظٌ يُرَادُ بِهِ مَعنَىٰ صَحِيحٌ بِلَفظٍ يُرَادُ بِهِ مَعنَىٰ فَاسِدٌ وَجَبَ العُدُولُ عَنهُمَا إِلَىٰ لَفظٍ آخر غَير مُلتَبس؛ لِقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾[البقرة: ١٠٤]، وَلَا تَدخُلُ فِي بَابِ الحُرمَةِ لِصِحَّتِهَا قَوَاعِدِيًّا.

وَقَد خَصَّصَ الآثَارِيُّ فَصلًا مِن آخرِ أَلفِيَّتِهِ «كِفَايَةُ الغُلَام» عَقَدَهُ بِاسِم: «خَاتِمَةُ الفُصُولِ»، تَحَدَّثَ فِيهِ عَن مَسَائِلَ لُغَوِيَّةٍ، وَضَوَابِطَ فِي إِعرَابِ الأَدَبِ مَع اللهِ تَعَالَىٰ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ[1]:

خَاتِمَةُ الفُصُولِ: إِعرَابُ الأَدَبْ ... مَع الإِلَـهِ، وَهُوَ بَعضُ مَا وَجَبْ

فَالرَّبُّ مَسؤُولٌ بِأَفعَالِ الطَّلَب ... كـ«اغفِرْ لَنَا»، وَالعَبدُ بِالأَمرِ انتُدِب

وَفِي «سَأَلتُ اللهَ» فِي التَّعلِيمِ ... تَقُولُ مَنصُوبٌ عَلَىٰ التَّعظِيمِ

فَقِسْ عَلَىٰ هَذَا، وَوَقِّعْ بِلَعَلّْ ... مِنهُ، وَحَقِّقْ بِعَسَىٰ تُعطَ الأَمَلْ

بِاللهِ طَالِبٌ وَمَطلُوبٌ عُلِمْ ... «قَد يَعلَمُ اللهُ» بِمَعنَىٰ: قَد عَلِمْ

وَامنَعْ مِن التَّصغِيرِ ثُمَّ التَّثنِيَهْ ... وَالجَمعِ وَالتَّرخِيمِ خَيرَ التَّسمِيَهْ

وَشَاعَ فِي لَفظٍ مِن التَّعَجُّبِ ... (مَا أَكرَمَ اللهَ)، وَفِي مَعنًىٰ أَبِي

---

(١) كفاية الغلام في إعراب الكلام (ألفية الآثاري)، زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري (٧٦٥-٨٢٨هـ)، حققه وقدم له د. زهير زاهد، والأستاذ هلال ناجي، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، (باب خاتمة الفصول)، (ص١٠٩).

وَبذَلِكَ نَصِلُ إِلَىٰ نِهَايَةِ بَحثِنَا وَخَاتِمَتِهِ وَخُلَاصَتِهِ، الَّذِي تَحكُمُهُ شُرُوطُ المُنَظِّمِينَ، وَقُيُودُهُم، لِذَا جَاءَ مُختَصرًا غَايَةَ الاختِصَارِ، وَقَد بَذَلتُ فيه الوسعَ وَالطَّاقَةَ، مَع كَثرَةِ الصَّوَارِفِ، وَتَزَاحُمِ المَشَاغِلِ، لَكِنَّهُ جُهدُ المُقِلِّ، فَنَعرِضُ إِلَىٰ أَهَمِّ النَّتَائِجِ، وَالتَّوصِيَاتِ، أَمَّا النَّتَائِجُ فَأَهَمُّهَا:

أَوَّلًا: تَعظِيمُ اللهِ تَعَالَىٰ وَاجِبٌ شَرعِيٌّ، وَالتِزَامٌ أَخلَاقِيٌّ، وَرُقِيٌّ إِيمَانِيٌّ، وَعُلُوٌّ تَعظِيمِيٌّ تُجَاهَ الوَاحِدِ الأَحَدِ.

ثَانِيًا: إعرَابُ الأَدَب، وَلُغَةُ الأَدَب، أَبوَابٌ تَعظِيمِيَّةٌ للهِ تَعَالَىٰ عَقَدَهَا أَهلُ اللُّغَةِ؛ تَعظِيمًا للهِ تَعَالَىٰ، وَتَوقِيرًا لَهُ، وَاحتِرَامًا لِذَاتِهِ الجَلِيلَةِ.

ثَالِثًا: إِذَا دَارَ مَعنَىٰ اللَفظِ بَينَ مَعنَىٰ فَاسِدٍ وَمَعنَىٰ صَحِيحٍ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَىٰ وَجَبَ تَركُهُ إِلَىٰ لَفظٍ غَيرِهِ لَا لُبسَ فِي مَعنَاه وَدَلَالَتِهِ.

رَابِعًا: تَأثِيرُ التَّقوَىٰ وَانعِكَاسُهَا جَلِيَّةً عَلَىٰ عُلَمَائِنَا الأَوَائِل، فَظَهَرَت عَلَىٰ أَلسِنَتِهِم، وَفِي خِطَابَاتِهِم، وَفِي مُؤَلَّفَاتِهِم وَتَدوِينَاتِهِم، وَفِي مِدَادِ أَقلَامِهِم، رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَىٰ.

أَمَّا التَّوصِيَاتُ، فَأَهَمُّهَا:

أَوَّلًا: دِرَاسَةُ هَذِهِ المَسَائِل التَّعظِيمِيَّةِ، تَوَسُّعًا فِيهَا، وَتَأصِيلًا لَهَا، وَاستِدلَالًا لِمَسَائِلِهَا، وَتَرجِيحًا لِفُرُوعِهَا؛ وُصُولًا إِلَىٰ الحَقِّ المَنشُودِ.

ثَانِيًا: ثَمَّةَ مَسَائِلُ لَم تُبحَث وَلَم تُذكَر التِزَامًا بِشُرُوطِ البَحثِ، مِثلُ: (بَاب الاشتِقَاقِ، وَبَاب التَّعَجُّب، وَالعَطفِ، وَغَيرِهَا)، تَستَحِقُّ بَحثًا مُعَمَّقًا، وَجُهدًا مُضَاعَفًا مِن البَاحِثِينَ، وَلَعَلَّنَا نَبحَثُهَا فِي مَوقِفٍ آخَر.

ثَالِثًا: تَعمِيمُ النَّتَائِج عَلَىٰ الكَاتِبِينَ وَالبَاحِثِينَ وَالخُطَبَاءِ وَالإِعلَامِيِّينَ، تَزكِيَةً لِلعِلمِ، وَتَتمِيمًا لِلفَائِدَةِ، وَتَقوِيمًا لِلِّسَانِ، وَإِحيَاءً لِفَرِيضَةِ تَعظِيمِ اللهِ تَعَالَىٰ فِي القُلُوبِ.

وَآخِرُ دَعوَانَا أَنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ،،

فهرس المصادر والمراجع

أولا: فهرس المصادر والمراجع

١- أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه وإعرابه، عبد الكريم محمود يوسف، الناشر المؤلف، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفىٰ درويش (المتوفىٰ: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية-حمص-سورية، (دار اليمامة-دمشق-بيروت)، (دار ابن كثير-دمشق-بيروت)، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.

٣- إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤- أمالى ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكى (المتوفىٰ: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار-الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٥- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، (وهو شرح علىٰ متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)، المؤلف: أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر.

٧- البهجة في شرح التحفة (شرح تحفة الحكام)، علي بن عبد السلام بن علي، التُّسُولي (المتوفىٰ: ١٢٥٨هـ)، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية-لبنان/ بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٨- التحرير والتنوير، «تحرير المعنىٰ السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفىٰ: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

٩- تذكرة النحاة، لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى (٦٥٤-٧٤٥ه)، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، نشر بدعم من جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٦م.

١٠- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (المتوفىٰ: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفىٰ: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

١٢- جامع البيان في تأويل القرآن، (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفىٰ: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٣- جامع الدروس العربية، مصطفىٰ بن محمد سليم الغلاييني (المتوفىٰ: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٤- حاشية الدسوقي علىٰ مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (المتوفىٰ: ٧٩٢ هـ) [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]، محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

١٥- حَاشِيةُ الشِّهَاب عَلَىٰ تفْسِير البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَىٰ تفْسِير البَيضَاوي، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفىٰ: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر – بيروت.

١٦- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك، محمد بن على الصبان (المتوفىٰ: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٧- حاشية الطحطاوي علىٰ مراقى الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفى (توفي ١٢٣١هـ)، المحقق: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٨- حاشية القونوي علىٰ تفسير الإمام البيضاوي، إسماعيل بن محمد الحنفى المتوفىٰ سنة ١١٩٥هـ، ضبطه وصححه وخرج أحاديثه: عبد الله محمود محمد عمر، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٩- الخصائص، عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٢٠- الدرة الألفية، (ألفية ابن معطى)، يحيىٰ بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوي المغربى، (٥٦٤هـ-٦٢٨هـ)، ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة- القاهرة، ٢٠١٠م.

٢١- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفىٰ: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م.

٢٢- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفىٰ: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م.

٢٣- شرح الأشموني ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية.

٢٤- شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفىٰ: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة-جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ.

٢٥- شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين(المتوفىٰ: ١٤٢١ هـ)، خرج أحاديثه واعتنىٰ به: سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.

٢٦- شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفىٰ: ١٤٢١هـ)، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٢٣٤هـ.

٢٧- شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، أحمد بن محمد الخفاجي المصري، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٨- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ هـ.

٢٩- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩-٩٧٢ هـ)، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٠- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٣١- ظاهرة الترخيم في الدرس اللغوي، دراسة نحوية تطبيقية، الدكتور أحمد عطية السعودي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

٣٢- علم المعاني، عبد العزيز عتيق (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٣٣- الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ابن الحاجب (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٤- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٥- كتاب التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٣٦- كتاب المصاحف، لابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبد ه، الناشر: الفاروق الحديثة-مصر/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٧- كفاية الغلام في إعراب الكلام (ألفية الآثاري)، زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري (٧٦٥-٨٢٨هـ)، حققه وقدم له د. زهير زاهد، والأستاذ هلال ناجي، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، باب خاتمة الفصول.

٣٨- الكوكب الدري فيما يتخرج علىٰ الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، (المتوفىٰ: ٧٧٢هـ)، المحقق: د. محمد حسن عواد، الناشر: دار عمار-عمان/ الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥ه.

٣٩- اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٤٠- اللباب في علوم الكتاب، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفىٰ: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت/ لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤١- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣م.

٤٢- اللمع في العربية، عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية– الكويت.

٤٣- ما لم يسم فاعله في القرآن الكريم، كريمة مصطفىٰ السيد الأمير، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠١م.

٤٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الشيباني (المتوفىٰ: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥م.

٤٥- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م.

٤٦- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسين (المتوفىٰ: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٧- المقصد الأسنىٰ في شرح معاني أسماء الله الحسنىٰ، محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفىٰ: ٥٠٥هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: الجفان والجابي – قبرص، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

٤٨- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت – لبنان، الطبعة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٤٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانيا: فهرس المواقع الإلكترونية

a. https://vb.tafsir.net/tafsir٤٦٦٧/#.XWOcSt٤zYdV)، تاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠١٩، ملتقى أهل التفسير.

فهرس المحتويات

المقدمة	٢
المبحث الأوّل: التّأدّب مع لفظ الجلالة بالتّعريف والتّسمية والخطاب	٥
المبحث الثّاني: التّأدّب مع لفظ الجلالة في الإعراب	٩
المبحث الثّالث: التأدّب مع لفظ الجلالة في باب الصّرف	١٤
المبحث الرّابع: التأدّب مع لفظ الجلالة في باب المعاني	١٩
الخاتمة	٢٧
فهرس المصادر والمراجع	٢٩
فهرس المحتويات	٣٥